رفع الأستار المسدلة على مباحث البسملة لإسماعيل بن غنيم الجوهري (ت١١٦٥هـ)

(تَحْقيق)

د. باسم صالح حسين

منهج التحقيق

١- قمت بنسخ المخطوطة واتَّبعت في كتابة النص قواعد الإملاء الحديثة، وقسمت النص إلى فقرات تبعاً لما يقتضيه كلام المفسر.

٢- خَرَّجْت الآيات القرآنية الواردة في التفسير للاستشهاد، وكتبتها بالرسم المصحفي، ووضعتها بين قوسين مزهرين، وذكرت اسم السورة ورقم الآية بين قوسين بعد الآية مباشرة.

٣- خَرَّجْت الأحاديث النبوية الشريفة من كتب الحديث ووضعتها بين قوسين صغيرين.

٤- تَرْجَمْت للأعلام الذين ورد ذكرهم في المخطوط، وذلك عند أول ذكر لهم في التفسير.

٥- أثبت أرقام المخطوط في داخل النص، بين خطين مائلين مع رمز يدل على الوجه وعلى الظهر، مثلاً /٥ ظ/ و / ٦ و/.

٦- وضحنا العبارات الغامضة في الهامش بشيءٍ من الإيجاز.

٧- وضحت معاني الألفاظ الغريبة من المعاجم في الهامش.

٨- وثقت ما ورد في المخطوط من نصوص، ونسبتها إلى الكتب التي نُقِلَت منها، ووضعت النصوص المنقولة حرفياً بين قوسين صغيرين.

٩- حصرت العبارات الساقطة من بعض النسخ بين قوسين، وأشرت إلى ذلك في الهامش.

١٠- صنعت فهرس للموضوعات.

بسم اللّه الرحمن الرحيم

المقدمة

الحمدلله رب العالمين، والصلاة والسلام على رسوله الأمين، محمد وعلى آله وصحبه أجمعين، أما بعد:

فهذا تحقيق لرسالة في موضوع مهم من موضوعات علوم القرآن؛ وهو موضوع التفسير، نضعها بين يدي القارئ؛ وهي رسالة مهمة أيضاً، تأتي أهميتها من أهمية القضية التي تناولتها وهي قضية البسملة التي كتب فيها الكثير من العلماء سواء علماء الفقه أو علماء التفسير أو علماء القراءات أو غيرهم، ودليلنا في ذلك قول شيخ محققي التراث عبدالسلام هارون في كتابه (كُنَّاشة النوادر) في فقرة (كتب البسملة والحمدلة) : ((اهتم أسلافنا بالتأليف في هذين الموضوعين، وقد وجدت في الجزء السادس من فهرس دار الكتب ما تعداده خمسة وعشرون مخطوطاً في تفسير البسملة والحمدلة معاً ...وإذا رجعنا إلى مؤلفات التفسير في كل عصور (الشروح والحواشي) التي أُلفت في العصور المتأخرة وجدنا اهتماماً ظاهراً كذلك بالقول في البسملة التي هي شعار البدء في كل عمل ذي بال كما قال الأسلاف))[1]، فهذا القول يدل على اهتمام العلماء قديماً وحديثاً بالكتابة في موضوع البسملة بدءاً من أبي عمرو بن العلاء وحتى عصرنا الحاضر. وقد انقسم العلماء في الكتابة في هذا الموضوع بين موجز ومطنب ومعتدل، والرسالة التي بين يدي القارئ هي عمل موجز اختصره صاحبه من عمل مطنب إذ قال في مقدمة الرسالة: ((قد وضعت في ما مضى رسالة تتضمن ما اشتملت عليه البسملة من المباحث الشريفة، وتحتوي على ما فيها من الفوائد العزيزة، والمقاصد المنيفة، وقد رأيت أن اختصارها من أهم المهمات، ليسهل تعاطيها على

---

(١) كناشة النوادر ١٠٣.

أمثالي من أولي الرغبات، طالباً من الله الثواب والفوز يوم المآب))، ثم قسمها على سبعة مباحث، **المبحث الأول:** في بيان ما يدل على طلب الابتداء بها في الأمور العَلِيَّةِ، **والمبحث الثاني:** في ما يتعلق بها من المعاني السَّنِية، **والمبحث الثالث:** في ما تشتمل عليه من الأوجه العربية، **والمبحث الرابع:** في بيان أنها من قبيل الإنشاء أو الخبر، **والمبحث الخامس:** في بيان أنها من أي القضايا على وجه معتبر، **والمبحث السادس:** في بيان ما اشتملت عليه من القصر على طريق الإيجاز، **والمبحث السابع:** في بيان ما يتعلق بها من المجاز؛ ونقل فيها الكثير من النصوص التي زادت من أهمية هذه الرسالة على الرغم من تأخر العصر الذي كتبت فيه.

تعريف بالمؤلف(١):

هو الشيخ إسماعيل بن غنيم الجوهري المصري، عالم مشارك في بعض العلوم، له مصنفات منها:

١- أجوبة على أسئلة للجلال السيوطي.

٢- إحراز السعد بإنجاز الوعد بمسائل أما بعد.

٣- بلوغ المرام بشرح ديباجة شرح القطر لابن هشام (في النحو).

٤- شرح منظومة للشيرازي، فرغ من تأليفه عام ١١٦٠هـ.

٥- التجريد في إعراب كلمة التوحيد.

٦- القول المحكم على ديباجة شرح السُّلم' فرغ من تأليفه عام ١١٦٥هـ.

٧- حلل الاصطفا بشيم المصطفى (صلى الله عليه وسلم).

٨- فتح الأبواب المقفلة على مباحث البسملة.

---

(١) ينظر: ذيل كشف الظنون ٣١/١، ٣٢، ٣١٨ ، ١٥٨/٢، ومعجم المؤلفين ٢٨٥/٢، الأعلام ٣٢١/١.

٩- رفع الأستار المسدلة... وهو بحثنا هذا.

١٠- الكلم الجوامع، رسالة أتمها عام ١١٥٠هـ.

توفي سنة (١١٦٥هـ) رحمه الله.

وأخيراً أقول: هذا عمل بذلت فيه ما بوسعي لإخراجه بهذه الصورة، والحمدلله رب العالمين والصلاة والسلام على رسوله الأمين محمد وعلى آله وصحبه أجمعين.

المحـقـق

النص المحقق

بسم الله الرحمن الرحيم

وبه نستعين حمداً لمانح البيان، وفاتح أبواب التبيان، وصلاةً وسلاماً على من أمر بتوحيد[١] البسملة، وعلى آله وأصحابه الحائزين من كل فضل أكمله.

وبعـد:

فيقول العبد الفقير إلى المولى الكبير إسماعيل بن الشيخ غنيم الجوهري منح التوفيق الباطني والظاهري: قد وضعت في ما مضى رسالة[٢] تتضمن ما اشتملت عليه البسملة من المباحث الشريفة، وتحتوي على ما فيها من الفوائد العزيزة، والمقاصد المنيفة، وقد رأيت أن اختصارها من أهم المهمات ليسهل تعاطيها على أمثالي من أولي الرغبات طالباً من الله الثواب والفوز يوم المآب.

---

(١) أي قصرها على الله وحده.

(٢) هي الرسالة الموسومة (فتح الأبواب المقفلة عن مباحث البسملة)، ينظر: ذيل كشف الظنون٢/١٥٨.

اعلم أن البسملة يتعلق بها سبعة مباحث:

الأول: في بيان ما يدل على طلب الابتداء بها في الأمور العَلِيَّةِ.

الثاني: في ما يتعلق بها من المعاني السَّنِية.

الثالث: في ما تشتمل عليه من الأوجه العربية.

الرابع: في بيان أنها من قبيل الإنشاء أو الخبر.

الخامس: في بيان أنها من أي القضايا على وجه معتبر.

السادس: في بيان ما اشتملت عليه من القصر على طريق الإيجاز.

السابع: في بيان ما يتعلق بها من المجاز.

المبحث الأول
في بيان ما يدل على طلب الابتداء بها في الأمور العلية

إنما ابتدئ بها اقتداءً /٢و/ بالكتب السماوية التي أشرفها الكتاب العزيز المنزل على خير البرية، فإنها كلها بدأت بالبسملة[١]، لحديث: ((بسم الله الرحمن الرحيم فاتحة كل كتاب))[٢]، ونقل الإمام أبو بكر التونسي[٣] إجماع علماء كل ملة على أن الله افتتح كل كتاب بـ(بسم الله الرحمن الرحيم)[٤]، وذهب الإمام السيوطي[٥] إلى أنها من خصوصيات هذه الأمة[٦]؛ لحديث أنه عليه الصلاة والسلام كان يكتب أولاً بسم الله فلما نزل: {قُلِ ادْعُواْ اللَّهَ أَوِ ادْعُواْ الرَّحْمَنَ} [الإسراء: ١١٠]، أمر بكتابة (بسم الله الرحمن)، فلما نزلت آية النمل[٧] أمر بكتابتها بتمامها، فلو كانت في الكتب المتقدمة لأمر بكتابتها أولاً[٨]؛ وقول الإمام النسفي[٩]: ((إن معاني الكتب مجموعة في القرآن

---

(١) ينظر: التحرير والتنوير ١/١٥١.

(٢) ينظر: روح المعاني١/٣٩، ولم أعثر عليه في كتب الحديث المعتمدة.

(٣) أبو بكر محمد بن قاسم التونسي، شيخ القراء والنحاة، شيخ الإمام الذهبي (ت٧١٨هـ)،(ينظر:سير أعلام النبلاء٢٣/٤٧).

(٤) ينظر: روح المعاني١/٣٩.

(٥) هو جلال الدين عبد الرحمن بن الكمال أبي بكر بن محمد السيوطي، نسبة إلى مدينة (أسيوط) إحدى محافظات صعيد مصر، إمام حافظ مؤرخ أديب، له من المصنفات ما يزيد على ٦٠٠ مصنف (ت٩١١هـ) (ينظر: شذرات الذهب٨/٥٠).

(٦) قال الآلوسي في روح المعاني١٩/١٩٦:"وظاهر الآية أن البسملة ليست من الخصوصيات ".

(٧) وهي قوله تعالى على لسان بلقيس: {إنه من سليمان وإنه بسم الله الرحمن الرحيم}.

(٨) قال الآلوسي في روح المعاني١/٣٩:" وروى السيوطي فيما نقله عنه السرميني والعهدة عليه بسم الله الرحمن الرحيم فاتحة فاتحة كل كتاب وذهب هذا الراوي إلى أن البسملة من الخصوصيات لما روى أنه صلى الله تعالى عليه وسلم كان يكتب باسمك اللهم إلى أن نزل (بسم الله مجراها) فأمر بكتابة بسم الله حتى نزل (قل ادعوا الله أو ادعوا الرحمن) فأمر بكتابة بسم الله الرحمن الرحيم إلى أن نزلت آية النمل فأمر بكتابة بسم الله الرحمن الرحيم ".

(٩) أبو البركات عبد الله بن أحمد بن محمود النسفي، فقيه حنفي مفسر، له مصنفات جليلة منها: مدارك التنزيل، وتفسير النسفي، (ت٧١٠هـ)(ينظر: الدرر الكامنة٣/١٧).

ومعانيه في الفاتحة، ومعانيها في البسملة ومعانيها في الباء، فلو كانت في الكتب المتقدمة لكان معاني القرآن في كل كتاب))[١]، وأُجيب عن الأول[٢] بأنه أَمَرَ أولاً بما بما ذُكِر لعدم علمه إذ ذاك بوجودها في الكتب المذكورة، وعن الثاني[٣] بأن المختص بالقرآن اللفظ العربي بهذا الترتيب، وما في سورة النمل عن سليمان ترجمة عما في كتاب بلقيس لكونه كان غير عربي[٤]، وإن كانت الكتب السماوية نزلت بتمامها عربية وعَبَّرَ كُلُّ نَبِيٍّ عن كتابه بلسان قومه على ما ذكره الإمام الغيطي[٥]، وفي هذا الجواب نظر لاقتضائه [اشتمال][٦] الكتب السماوية عليها لا بهذا اللفظ وذلك يفيد الاحتواء على المعاني المذكورة /٢ظ/ فالإشكال بحاله، على أن ما ذكر الإمام النسفي مشكل من وجه وهو أن القرآن مشتمل على أحكام وقصص ومواعظ وغيرها، والفاتحة وما بعدها ليستا كذلك، وأجيب بأن مدار الكتب السماوية على توحيد الباري فإنه رب العالم وخالقه وراحمه ومالكه، وخالق الهداية في قلب العبد والمعين له، وأن مصير الخلق إلى دار سعادة أو شقاوة، وهذه المعاني مصرح بها في القرآن مشار إليها في الفاتحة مرموز إليها في البسملة ملوح بها في الباء[٧]، فاقتصارهم على الاقتداء بالقرآن لكونه الأشرف، هكذا قيل وفيه نظر، لأن شرع من قبلنا ليس بشرع لنا وإن ورد في شرعنا ما

(١) لم أجد هذا النص في تفسير النسفي ولكن ذكره الآلوسي في روح المعاني ٣٩/١.
(٢) وهو قول الماتن: (لحديث أنه عليه الصلاة والسلام كان يكتب أولاً بسم الله...).
(٣) وهو قول الماتن: (وقول الإمام النسفي...).
(٤) ينظر: روح المعاني ٣٩/١.
(٥) محمد بن أحمد بن علي، نجم الدين الغيطي، تلميذ زكريا الأنصاري، له مؤلفات منها: المعراج، والقول القويم في أقطاع تميم، (ت٩٨٤هـ)(ينظر: شذرات الذهب ٤٠٣/٨).
(٦) لعل هذه الكلمة سقطت من النص وأثبتناها لاقتضاء المقام.
(٧) ينظر: تحفة الحبيب على شرح الخطيب ٣٨/١.

يقرره[١]، وعملاً بخبر ((كل أمر ذي بال لا يبدأ فيه ببسم الله الرحمن الرحيم فهو أجذم أو أبتر أو أقطع)) روايات ثلاث[٢]. ولفظ (كل) موضوع لاستغراق أفراد المُنَكَّر نحو: {كُلُّ نَفْسٍ ذَآئِقَةُ الْمَوْتِ} [آل عمران: ١٨٥]، أو لاستغراق أفراد المُعَرَّف المجموع نحو: {وَكُلُّهُمْ ءاتِيهِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ} [مريم: ٩٥]، أو أجزاء المفرد نحو: (كل زيد حسن) أي كل جزء من أجزائه[٣]، ولفظها مفرد مذكر ومعناها بحسب ما تضاف إليه، وإضافتها إلى أمر على معنى (اللام) لامتناع أن تكون بمعنى (في) أو (من)، لأن ضابط الأولى[٤] أن يكون الثاني ظرفاً نحو: {بَلْ مَكْرُ الَّيْلِ} [سبأ: ٣٣]، وضابط الثانية[٥] أن يكون الأول بعضاً من الثاني وأن /٣و/ يصح حمل الثاني عليه كـ(خاتم فضة)، فإن انتفى الأمران نحو: (ثوب زيد) أو أحدهما نحو: (يوم الخميس، ويد زيد) تعين أن تكون بمعنى اللام، وكل إضافة امتنع أن تكون بمعنى (في) أو بمعنى (من) تعين أن تكون بمعنى (اللام) تحقيقاً إن أمكن النطق بها أو تقديراً إن لم يمكن النطق بها نحو: (ذو مال، وعند زيد، ومع عمرو)، وامتحان ذلك أن تأتي مكان المضاف بما يرادفه نحو: صاحب ومكان ومصاحب قاله في التصريح[٦]، وما هنا من قبيل الثاني فيقال: الإفراد للأمر، لأن لفظ (كل) للإفراد كما مَرَّ فاندفع ما يقال، ولا يصح أن تكون الإضافة بمعنى اللام أيضاً، لعدم صحة النطق بها، وعبر بالأمر ليشمل القول كالقراءة، والفعل

---

(١) قال الحنفية والمالكية والحنابلة وبعض الشافعية إن شرع من قبلنا شرع لنا، وقال أكثر الشافعية والأشاعرة والمعتزلة وأحمد في رواية: إن شرع من قبلنا ليس شرعاً لنا، ولكل قول دليله، فانظر الأقوال والأدلة والمناقشة في المستصفى ٢٥١/١، ٢٥٥، الإحكام للآمدي ١٤٠/٤، أصول السرخسي ٩٩/٢.

(٢) أخرجه ابن حبان في صحيحه١٧٣/١.

(٣) ينظر: همع الهوامع٥٩٧/٢.

(٤) أي الإضافة التي تكون بمعنى (في).

(٥) أي الإضافة التي تكون بمعنى (من).

(٦) ينظر: التصريح بمضمون التوضيح في النحو ٦٧٦/١.

كالزكاة[١]. و(ذي) بمعنى صاحب، وأَخْتَارَهُ[٢] على صاحب؛ لأن الوصف به أبلغ والإضافة به أشرف، لأنه يضاف للتابع فيكون متبوعاً تقول: (زيد ذو مال وذو غلام)، بخلاف صاحب فإنه يضاف للمتبوع فيكون تابعاً تقول: (عمر صاحب النبي) ولا تقول: (النبي صاحب عمر)[٣]، ومن ثم وصف يونس –عليه السلام– في الأنبياء بقوله: {وَذَا النُّونِ} [٨٧]، لأنه في معرض المدح والثناء، وفي نون بقوله: {كَصَاحِبِ الْحُوتِ} [٤٨]، لأنه في مقام النهي عن إتباعه[٤]. و(البال) هو الحال[٥] الذي يُهتَمُّ به به شرعاً، وفي الأصل القلب[٦]، فإطلاقه على ما ذكر من قبيل الاستعارة المصرحة والتشبيه البليغ على ما سيأتي تحقيقه، /٣ظ/ وفي تقييد الأمر بذلك فائدتان، الأولى: تعظيم اسم الله تعالى، حيث لا يبتدأ به إلا في الأمور العظام، الثانية: التسهيل على الناس في محقرات الأمور[٧]، والمراد بالأمر المذكور أمر مقصود لم يجعل له الشارع مبتدأ مخصوصاً، ولم يكن ذكراً محضاً، فخرج المحرم والمكروه والبسملة والحمدلة والوضوء والصلاة والأذكار المحضة فتحرم على الأول وتكره على الثاني ولا تطلب على الثالث والرابع والسادس والسابع، ويطلب للخامس خصوص البسملة، لأن كلا من البسملة والحمدلة وسيلة لتحصيل البركة في الغير أو منه، وكل من الوضوء والصلاة جعل له الشارع مبتدأ مخصوصاً فلا حاجة لاستثناء ما ذكر من الحديث، والدليل على إرادة القيد الأول من الحديث لزوم التسلسل المحال، وعلى إرادة الثاني منه تقييد الشارع

(١) ينظر: مغني اللبيب١/٢٥٥، وهمع الهوامع٢/٥٩٧، وكتاب الكليات١١٧٩.
(٢) أي أختار (ذي) ولا أختار (صاحب) وهما بمعنى واحد.
(٣) ينظر: اللباب للعكبري١/٨٩، ولسان العرب مادة(ذو)(١٥/٣٦٤).
(٤) ينظر: كتاب الكليات٧٢٤.
(٥) ينظر: التوقيق على مهمات التعريف١/٦٩.
(٦) ينظر: لسان العرب مادة(بول)(١١/٧٣).
(٧) هذا الكلام ذكره السيوطي في نواهد الأبكار ١/٩٤ ونسبه إلى الشريف التفتازاني، وينظر: روح المعاني١/٦٦.

له بنوع مخصوص من الذكر، فالوضوء لابد فيه من التسمية، والصلاة لا بد فيها من التكبير وإلا لزم التنافي، وعلى إرادة الثالث الإجماع على عدم طلب الأذكار المختصة بالبسملة واندفع بزيادة منه ما أورد من أن القرآن يلزم أن يكون ناقصاً إذا لم يُبتدأ بالبسملة. و(في) للسببية على حد حديث: ((دخلت امرأة النار في هرة))[١]، وأشار به إلى أن البركة لا تحصل إلا في الأمر ذي البال بما ذكر إلا إذا قصده وأتى /٤و/ به لأجله، وأما إذا صاحبه من غير قصد فلا تحصل البركة فيه، فاندفع ما يقال: (بدأ) يتعدى بنفسه فَلِمَ عَدَّاه بـ(في)[٢]. و(الأجذم) في الأصل المقطوع اليد أو الذاهب الأنامل[٣]، والأبتر مقطوع الذنب من جنس ما له ذنب[٤]، والأقطع من سقطت يداه أو أو أحدهما[٥]؛ أريد من كلٍّ ناقص البركة، فالتركيب يصح أن يكون من قبيل التشبيه البليغ بحذف الأداة، والأصل هو كأجذم في عدم حصول المقصود منه، وأن يكون من قبيل الاستعارة المصرحة ولا يرد أن يلزم الجمع بين الطرفين وهو ممنوع، لأن المشبَّه في هذا التركيب محذوف والأصل هو ناقص وعَبَّرَ عنه باسم المشبَّه به وهو أجذم وصار المراد به الناقص فلم يلزم ما ذكر، والجواب بأن هذا الجمع ليس على وجه يبنى على التشبيه والممتنع إنما هو الجمع على الوجه المذكور للتصريح بكونه استعارة في قوله: [المنسرح]

لا تعجبوا من بلى غلالتهِ قد زرَّ أزراره على القمرِ[٦]

---

(١) أخرجه البخاري في صحيحه برقم(٣٣١٨)(١٣٠/٤).
(٢) ينظر: نواهد الأبكار ٨٢/١، وروح المعاني ٦٦/١.
(٣) ينظر: لسان العرب مادة(جذم)(٨٦/١٢).
(٤) ينظر: لسان العرب مادة(بتر)(٣٧/٤).
(٥) ينظر: لسان العرب مادة(قطع)(٢٧٦/٨).
(٦) هذا البيت لأبي الحسن ابن طباطبا نقله صاحب كتاب (معاهد التنصيص على شواهد التلخيص) في موضوع موضوع الاستعارة، ينظر: معاهد التنصيص ١٢٩/٢.

مدفوع بأن اسم المشبَّه به هنا خبر، وقد صَرَّحوا بأن الجمع المبني على التشبيه أن يكون المشبَّه به خبراً أو حالاً أو نعتاً[١]، والتعارض بين هذه الرواية ورواية بـ (الحمد لله) من حيث إن الابتداء بأحدهما /٤ظ/ يفوت الابتداء بالآخر فلا يتأتى العمل بهما مدفوع بأمور خمسة: بحمل الابتداء على العرفي الذي يمتد من حين الشروع إلى حين الأخذ في المقصود، وعلى الأعم أو في الأول على الابتداء الحقيقي الذي هو ذكر الشيء أولاً من غير أن يسبقه شيء، وفي الثاني على الإضافي الذي هو ذكر الشيء أمام المقصود سبقه شيء أم لا على الوجه الذي اشتمل عليه القرآن بكيفية الحمل بالحديثين، فظهر أن بين الابتداءين عموماً مطلقاً يجتمعان في البسملة وينفرد الإضافي في الحمدلة، أو بأن الغرض التخيير بينهما لعدم علم السبق والنسخ، والمتعارضان المذكوران يحمل أمرهما على التخيير على ما ذكره (المناوي[٢])[٣] نقلاً عن الشيرازي[٤]، أو بأن يراد من البسملة والحمدلة مطلقا الذكر لما ورد مما يدل على أن المعتبر جهة عمومهما وكونهما ذكرا، وهو حديث: (كل أمر ذي بال لا يبدأ فيه بذكر الله فهو أجذم) يحمل المقيد على المطلق بأن ألغي المقيد وأريد من المقيد مطلق الذكر لوجود مطلق ومقيدين بقيدين متنافيين ليس أولى بأحدهما من الآخر على حد قوله تعالى في قضاء أيام رمضان: {فَعِدَّةٌ مِّنْ أَيَّامٍ أُخَرَ} [البقرة: ١٨٥]، وفي كفارة

(١) ينظر: التحرير والتنوير ٥٧٦/٣٠، وروح المعاني ٦٦/١.

(٢) زين الدين محمد بن عبدالرؤوف ين تاج العارفين المناوي القاهري، من كبار العلماء بالدين والفنون. انزوى للبحث والتصنيف، وكان قليل الطعام كثير السهر، له نحو ثمانين مصنفاً، (ت ١٠٣١هـ) (ينظر: الأعلام٢٠٤/٦).

(٣) للمناوي رسالة موسومة: بـ(البسملة والحمدلة) ذكرها محقق كتابه (التوقيف على مهمات التعريف) ولم أقف عليها.

(٤) أبو إسحاق إبراهيم بن علي بن يوسف الفيروزآبادي الشيرازي، اشتهر بقوة الحجة في الجدل والمناظرة، عاش فقيراً صابراً. وكان حسن المجالسة، طلق الوجه، فصيحاً، ينظم الشعر، وله تصانيف كثيرة، منها: (التنبيه) و (المهذب)، (ت٤٧٦هـ) (ينظر: سير أعلام النبلاء٤٥٢/١٨).

الظهار[١]:{فَصِيَامُ شَهْرَيْنِ مُتَتَابِعَيْنِ} [المجادلة: ٤]، وفي صوم التمتع[٢]:{فَصِيَامُ ثَلَاثَةِ أَيَّامٍ فِي الْحَجِّ وَسَبْعَةٍ إِذَا رَجَعْتُمْ}[البقرة: ١٩٦]، فلا يصح تقييد المطلق /٥و/ بهما للتنافي ولا بأحدهما لانتفاء مرجحة، وحمل المطلق على المقيد المشهور محله في ما إذا ورد مطلق ومقيد واحد كما في الرقبة في كفارتي القتل والظهار، فإن انتفى التنافي أو كان أولى بأحدهما من الآخر فلا يحمل المقيد على المطلق بل يعمل بكل الروايات، في الأول لعدم التنافي كما في روايات الترتيب في الغسلات يحمل إحداهن على بيان الجواز وأولاهن على الندب وأخراهن على الإجزاء، ويحمل المطلق على المقيد في الثاني كقوله في كفارة اليمين: {فَصِيَامُ ثَلَاثَةِ أَيَّامٍ} وفي كفارة الظهار {شَهْرَيْنِ مُتَتَابِعَيْنِ} [المجادلة:٤]، وفي صوم التمتع {فَصِيَامُ ثَلَاثَةِ أَيَّامٍ فِي الْحَجِّ وَسَبْعَةٍ إِذَا رَجَعْتُمْ}، فحمل الصوم في كفارة اليمين على كفارة الظهار أولى من حمله على كفارة التمتع لاشتراكهما في النهي وهو قول قديم للإمام الشافعي[٣] رضي الله عنه، وظهر أن للأصوليين قاعدتين، الأولى: حمل المطلق على المقيد، وذلك في ما إذا ورد مطلق ومقيد واحد أو مطلق ومقيدان بقيدين متنافيين هو أولى بأحدهما من الآخر كما مَرَّ، الثانية العكس وذلك في ما إذا ورد مطلق ومقيدان بقيدين متنافيين وليس أولى بأحدهما من الآخر كما مَرَّ، وأقول: هذا مخالف لما في الأصول من أنه إذا ورد مطلق ومقيدان بقيدين متنافيين ولم يكن أولى بأحدهما من الآخر على ما ذكره /٥ظ/ في (جمع

(١) هو تشبيه زوجته أو ما عبر به عنها أو جزء شائع منها بعضو يحرم نظره إليه من أعضاء محارمه نسبا أو رضاعا كأمه وابنته وأخته، ينظر: التعريفات١٨٧.

(٢) هو الجمع بين أفعال الحج والعمرة في أشهر الحج في سنة واحدة في إحرامين، ينظر: التعريفات٩١.

(٣) هو الإمام أبو عبدالله، محمد بن إدريس بن العباس بن عثمان بن شافع الهاشمي القرشي، عالم العصر، ناصر الحديث، فقيه الملة، كان كثير المناقب جم المفاخر منقطع القرين، اجتمعت فيه من العلوم بكتاب الله وسنة رسوله وكلام الصحابة وآثارهم، واختلاف أقاويل العلماء وغير ذلك من معرفة كلام العرب، توفي سنة (٢٠٤هـ)، (ينظر: وفيات الأعيان١٦٣/٤، سير أعلام النبلاء٥/١٠).

الجوامع)[١] كالمثال المتقدم على أن ما ذكره الأصوليون في ما إذا تعددت المواضع وهذا الموضع واحد وهو الابتداء في الأمر ذي البال، ويمكن حمل ما ذكره الأصوليون على ما إذا تعددت المواضع، وما ذكره هنا على ما إذا اتحد الموضع وحينئذ تكون القواعد ثلاثة: الأولى: حمل المطلق على المقيد، الثانية: العكس، الثالثة: بقاء المطلق على إطلاقه، ولكن لم أرَ لأحد من الأصوليين تصريحاً بالقاعدة الثانية، وإنما المذكور في كلامهم القاعدتان الباقيتان فتأمل بنظرك السديد، ولا تكن في شيء من العلوم أسيراً للتقليب هذا إذا جعلت الباء في الحديث للتعدية فإن جعلت للاستعانة أو المصاحبة فلا تعارض، كما لا يخفى، وظاهر ما ذكر أن الحديثين من باب المقيد والمطلق وليس كذلك لأن المطلق لابد أن يكون نكرة على ما ذكره المحلي[٢]، وذكر الله في الحديث معرفة فالمتعين أنهما من قبيل الخاص والعام وقد ذكر الجواب عن ذلك في (الأصل[٣])[٤].

---

(١) الكتاب لتاج الدين السبكي (ت٧٧١هـ) في أصول الفقه ولم أقف عليه.

(٢) هو محمد بن أحمد بن محمد المحلي، جلال الدين صاحب تفسير الجلالين الذي أكمله جلال الدين السيوطي، له كتاب (الجهر بالبسملة) (ت٨٦٤هـ)(ينظر: هدية العارفين١/٢٢٠٢).

(٣) قال السيوطي في نواهد الأبكار ١/٩٥:"قال شيخنا العلاّمة محيي الدين الكافيجي: فإن قلت إن حديث الابتداء بالتسمية يعارض حديث الابتداء بالحمد، فإن الابتداء بأحدهما يفوّت الابتداء بالآخر. قلت: يحمل حديث التسمية على ابتداء الكلام بحيث لا يسبقه أمر من الأمور، ويحمل حديث الحمد على ابتداء ما عدا التسمية. فإن قلت: أرى كثيرا من الأمور يبتدأ فيها بسم الله مع أنه لا يتم، وأرى كثيرا بالعكس. قلت: المراد من الحديث أن لا يكون معتبرا في الشرع، ألا ترى أن الأمر الذي ابتدئ فيه بغير اسم الله غير معتبر شرعا وإن كان تاما حساً".

(٤) أي رسالته الموسومة بـ(فتح الأبواب المقفلة عن مباحث البسملة) التي اختصرها بهذه الرسالة.

المبحث الثاني
في ما لها من المعاني السنية

ويرجع حاصله إلى أربعة مقاصد مشتمل على عشرين مبحثاً:

المقصد الأول: في الباء وفيه أربعة مباحث، الأول: في بيان معناها، **الثاني:** في بيان متعلقها، **الثالث:** في توجيه تحريكها بالكسرة، **الرابع:** في توجيه تطويل ألفها. فالباء /٦و/ يصح أن تكون للاستعانة وأن تكون للمصاحبة على وجه التبرك واختاره الزمخشري[١] لما فيه من الرد على المشركين، المقصود من طلب الإتيان بالبسملة، لأنهم كانوا يعبدون أفعالهم بأسماء آلهتهم على الوجه المذكور[٢]. وهي متعلقة بمحذوف، لأنها حرف جر أصلي والقاعدة أن كل جار ومجرور ليس زائداً ولا شبيهاً بالزائد ولا مما يستثنى به لا بد له من متعلق يتعلق به، أي: لا بد له من عامل يُعْمِلُ في محل مجروره النصب وبين العامل والمعمول تعلق وارتباط[٣]. والفرق بين حرف الجر الأصلي والزائد والشبيه أن الأصلي ما له معنى ويتوقف عليه الكلام كالباء في كتبت بالقلم، والزائد ما ليس له معنى ولا يتوقف عليه الكلام كالباء في بحسبك درهم، والشبيه بالزائد ما له معنى ولا يتوقف عليه الكلام كـ(رب) في: رب رجل كريم لقيته[٤]. وذلك المحذوف يصح أن يكون فعلاً وأن يكون اسماً، وكل منهما إما خاص أو عام،

---

(١) هو أبو القاسم جارالله بن محمود بن عمر بن محمد بن أحمد الخوارزمي الزمخشري، من أئمة العلم بالدين والتفسير واللغة والأدب، ولد في زمخشر (من قرى خوارزم) (ت٥٣٨هـ) (ينظر: سير أعلام النبلاء١٥١/٢٠).

(٢) ينظر: الكشاف للزمخشري٤٧/١.

(٣) قال مكي في الهداية(٩١/١): "والباء من {بِسمِ الله} متعلقة بمحذوف، ذلك المحذوف خبر ابتداء مضمر قامت الباء وما اتصل بها مقامه، فهي وما بعدها في موضع رفع إذ سدت مسد الخبر للابتداء المحذوف، تقديره: (ابتدائي ثابت بسم الله) أو (مستقر بسم الله)، ثم حذف الخبر وقامت الباء وما بعدها مقامه، وهذا مذهب البصريين. وقال الكوفيون: الباء متعلقة بفعل محذوف، وهي وما بعدها في موضع نصب بذلك الفعل، تقديره عندهم: (ابتدأت بسم الله).

(٤) حرف الجر الأصلي هو ما له معنى خاص ويحتاج إلى متعلق، وحرف الجر الزائد هو ما ليس له معنى خاص وإنما يؤتى به للتوكيد وليس له متعلق، وحرف الجر الشبيه بالزائد هو ما له معنى خاص وليس له متعلق، ينظر: دليل السالك إلى ألفية ابن مالك٥/٢.

وكل منهما إما مقدم أو مؤخر نحو: أؤلف أو تأليفي، وابتدئ وابتدائي، أي: فهذه احتمالات ثمانية وكلها جائزة، والأولى منها: **أن يكون فعلاً**؛ لأنه الأصل في العمل ولقلة القدح حينئذ من حيث الحروف والكلمات إذ بتقديره فعلاً خمسة حروف وكلمتان وبتقديره اسماً حروف عشرة أو إحدى عشر وأربع كلمات، **وأن يكون خاصاً** لتعم البركة /٦ظ/ سائر أجزاء التأليف، **وأن يكون مؤخراً** ليفيد القصر؛ لأن تقديم المعمول يفيد ذلك كما في {إِيَّاكَ نَعْبُدُ} [الفاتحة: ٥][(١)]، وسيأتي الكلام عليه في المبحث السادس.

وحُرِّكَت بالكسر مع أن الأصل في الحروف المفردة أن تُبنى على الفتح؛ لتناسب عملها الذي هو الجر وهو بحسب الأصل الكسر[(٢)]. وطولت تفخيماً للحرف الذي يبدأ به كتاب الله[(٣)].

المقصد الثاني: في الاسم، وفيه ثمانية مباحث، الأول: في معناه، الثاني: في بيان أن الابتداء به ابتداء بذكر الله، الثالث[(٤)]: في اشتقاقه، الرابع: في أصله، الخامس: في لغاته، السادس: في موجب حذف ألفه خطاً، السابع: في بيان الاسم عين المسمى أو غيره، الثامن: في بيان محله من الإعراب. فالاسم: لغة ما دل على معنى[(٥)]، وعرفاً ما دل مفرداً على معنى في نفسه غير مقترن ببنية بزمن[(٦)]. والابتداء به ابتداء بذكر الله، فيكون موافقاً لحديث: ((كل كلام لا يفتتح بذكر الله فهو أجذم))[(٧)]،

---

(١) ينظر: الكشاف ٤٦/١.

(٢) قال البركوي في تفسيره (١٢٧): "وبُنِيتْ لِلزُومِ الحَرْفِيَّةِ، وعَلى الحَرَكَةِ لِتُيَسرِ الابتِدَاءَ، وكُسِرت لتُشابِهَ حَرَكَتُهَا عَمَلَهَا".

(٣) قال السيوطي في نواهد الأبكار(١٢٦/١):" إنهم إنما طولوها لأنها مبتدأ كتاب الله تعالى، فأحبوا أن يبتدئوه على صورة التفخيم تعظيماً، وجرى الحال في بقية السور على ذلك".

(٤) في المخطوط (الثاني) والصواب ما أثبتناه.

(٥) قال ابن السراج في الأصول(٣٦/١):" الاسم: ما دل على معنى مفرد"، وينظر: لسان العرب مادة (سما)(٣٩٧/١٤).

(٦) قال الجرجاني في التعريفات(٤٠):" الاسم ما دل على معنى في نفسه غير مقترن بأحد الأزمنة الثلاثة".

أجذم))[١]، وذلك لقاعدة: (أن كل حكم ورد على اسم في الظاهر يكون وارداً على مدلوله في الحقيقة كقام زيد)[٢]. ومدلول الاسم لفظ الجلالة بناء على إن الإضافة بيانية، وكأنه قال بالله ابتدئ؛ إلا بقرينة فإنه يكون وارداً[٣] في الحقيقة على لفظه، وإنما قال ما ذكر دون بالله لأمور خمسة ذكرتها في الأصل وأجيب فيه عن التناقض الواقع في هذا التركيب أعني ضمور /٧و/ فعل. وهو مشتق عند البصريين من السمو: وهو العلو، لأنه يعلي مسماه[٤]، وعند الكوفيين من السمة: وهي العلامة، لأنه علامة على مسماه، والأول أرجح معنى ولفظاً، أمَّا معنى فلأنَّه مبني على مذهب أهل الحق من أنه تعالى لم يزل موصوفاً بالأسماء والصفات أزلاً وأبداً بخلاف الثاني فإنه على مذهب أهل الاعتزال من أنَّه تعالى كان في الأزل بلا اسم ولا صفة، وأمَّا لفظاً فلموافقته على تصريفه على أسماء وأسامي وسُمَي وسَمَيْتُ والقلب خلاف للأصل لا داعي إليه[٥]. وأصله على الأول: سَمَوَ حذف الآخر وسُكِّنَ الأول تخفيفاً وأُتِيَ بهمزة الوصل توصلاً إلى النطق بالساكن فوزنه (إِفْعٌ)، وعلى الثاني: أصله وَسَمَ حذفت الواو

(١) أخرجه الإمام أحمد في مسنده برقم(٨٧١٢)(٣٢٩/١٤).
(٢) ينظر: نهاية المحتاج(٢٠/١)، والفواكه الدواني(١١٥/١).
(٣) في المخطوط: (وارادا).
(٤) ينظر: معاني القرآن للنحاس٥١/١، والإنصاف في مسائل الخلاف٩/١.
(٥) مذهب البصريين أنه مشتق من السُّمو وهو العلو يقال: سما يسمو سمواً، إذا علا، والاسم يعلو على المسمى ويدل على ما تحته من المعنى، وكذلك سما الاسم على الفعل والحرف، ومذهب الكوفيين أنه مشتق من الوسم وهو العلامة، والاسم وسم على المسمى وعلامة له يُعرف بها، ينظر: الصاحبي(٨٩)، والهداية لمكي(٩٠/١)، والإنصاف في مسائل الخلاف(٦/١)، واللباب للعكبري(٤٦/١)، ولسان العرب لابن منظور مادة(سما)(٣٩٧/١٤)، وهمع الهوامع(٤٦٦/٣).

وعوض عنها همزة الوصل ووزنه (إِعْلٌ)[١]. وفيه لغات ثماني عشرة: اسم، وسم، وسماء، وسمة، وسما، وسماة بتثليث الأول، وقد جمعها بعضهم في قوله:

سم سمَة اسم سمَاةٌ كذا سما سماء بتثليث الأول كلها[٢]

والمشهور من ذلك سبع: اسم وسم بضم وكسر وسما بالقصر مثلثاً وقد جمعها بعضهم في قوله:

في الاسم سبع لغات كلها سمعت وإني قد ذكرت الكل مرتجلا
اسم بضم وكسر مع سم بهما وفي سماء بثلاث حسبما نقلا[٣]

وقيل: المشهور عشر، اسم وسم وسمي بالتثليث وسما بالفتح والمد وقد جمعها بعضهم في قوله: /٧ظ/

لغات الاسم قد حواها الحصر في بيت سمر وهو هذا الشعر
اسم وحذف همزة والقصر مثلثان مع سماة عشر[٤]

وحذفت الألف خطاً مع إن قاعدة الخط أن كل كلمة تكتب بصورة لفظها بتقدير الابتداء والوقف عليها لكثرة الاستعمال، ولم تحذف من الأسماء التي بعده لأنه الأصل

---

(١) ينظر: الصاحبي(٨٩)، والهداية لمكي(٩٠/١)، والإنصاف في مسائل الخلاف(٦/١)، واللباب للعكبري(٤٦/١).

(٢) لم أعثر عليه في ما أطلعت من مصادر.

(٣) لم أعثر في ما أطلعت عليه من مصادر على هذا القول، ولكن أغلب المصادر تقول إن في الاسم ست لغات مشهورة قال ابن عقيل في شرحه٣٥/١: " وفيه ست لغات اسم بضم الهمزة وكسرها وسم بضم السين وكسرها وسما بضم السين وكسرها أيضا".

(٤) قال الأشموني في شرحه عندما تحدث عن الاسم٥٥/١: "وفيه عشر لغات منقولة عن العرب: اسم وسم وسماً مثلثة، والعاشرة سماة وقد جمعتها في قولي:

لغات الاسم قد حواها الحصر في بيت سمر وهو هذا الشعر
اسم وحذف همزة والقصر مثلثان مع سماة عشر".

فلا حاجة للتكلفات التي عنها غنيت[١]. واخْتُلِفَ هل الاسم عين المسمى أو غيره فقيل: عينه وقيل: غيره وقيل: لا ولا، وجمع بأن الاسم إن أريد به اللفظ فغير المسمى قطعاً ، وإن أريد به المفهوم وبالمسمى الذات من حيث هي كما في الجامد فهو عينه أو الذات باعتبار الوصف كما في المشتق فهو غيره في صفات الأفعال كالخالق، ولا عينه ولا غيره في صفات الذات كالعالم أو القادر كما جرى عليه الإمام (الأشعري[٢])[٣].

ومحله نصب إن تعلق بفعل أو اسم على مقابل المشهور، ورفع إن تعلق باسم على المشهور فإن قلت الاسم المذكور مصدر عمل فيه إما الرفع على الخبرية أو النصب على المفعولية سواء كان متعلقاً به والخبر محذوف أو متعلقاً باسم فاعل خبر

---

(١) قال الأخفش في معاني القرآن(٥/١):" وحذفت الألف من (بسم) من الخط تخفيفاً لكثرة الاستعمال، واستغناءً عنها بباء الإلصاق في اللفظ والخط، فلو كتبت (باسم الرحمن) أو (باسم القادر) أو (باسم القاهر) لم تحذف الألف، والألف في (اسم) ألف وصل، لأنك تقول: (سُمْيّ) وحذفت لأنها ليست من اللفظ"، و قال مكي في الهداية(٩٢/١): " واختلف النحويون في علة حذف الألف من الخط في {بِسمِ الله}؛ فقال الكسائي والفراء: (حذفت لكثرة الاستعمال)، وقال الأخفش: " حذفت لعدمها من اللفظ".

(٢) قال يحيى بن أبي الخير العمراني في كتابه الانتصار (٦٠٣/٢): "واختلف الناس في الاسم هل هو المسمى أو غيره، فذهب أحمد بن حنبل ومن تابعه إلى أن الاسم للمسمى، وقال بعضهم: هو صفة للمسمى، وقال بعضهم: هو علم للمسمى، والجميع واحد، وقال المعتزلة: الاسم غير المسمى، وقال أبو الحسن الأشعري: الاسم هو المسمى"، وقال أبو القاسم اللالكائي في كتابه اعتقاد أهل السنة(١٨٥/١): " وأما القول في الاسم أهو المسمى أو غير المسمى؟ فإنه من الحماقات الحادثة التي لا أثر فيها فيتبع، ولا قول من إمام فيستمع، والخوض فيه شَيْن، والصمت عنه زَيْن، وحسب امرئ من العلم به، والقول فيه، أن ينتهي إلى قول الصادق عز و جل وهو قوله: {قل ادعوا الله أو أدعو الرحمن أيا ما تدعو فله الأسماء الحسنى}، وقوله: {ولله الأسماء الحسنى فادعوه بها}".

(٣) علي بن إسماعيل بن إسحاق، أبو الحسن الأشعري ، من نسل الصحابي أبي موسى الأشعري، ولد في البصرة، وهو مؤسس مذهب الأشاعرة، المتكلم صاحب الكتب والتصانيف في الرد على الملحدة وغيرهم من المعتزلة والجهمية والخوارج وسائر أصناف المبتدعة، من مؤلفاته: إمامة الصديق، الإبانة عن أصول الديانة، توفي ببغداد سنة (٣٢٤ هـ)، (ينظر: تأريخ بغداد ٣٤٦/١١، وفيات الأعيان٢٨٤/٣).

عن المبتدأ المحذوف، لأن معمول المعمول معمول، وقد صرحوا بأن المصدر لا يعمل محذوفاً، قلت: عمله هنا من جهة كونه مبتدأ وهو رفع الخبر وعمله من هذه الجهة محذوفاً جائزاً اتفاقاً والممنوع عمله من جهة /٨و/ كونه مصدراً وهو رفع الفاعل ونصب المفعول فالقول بأن معمول المعمول معمول باطل، وإلا لزم أن يكون المضاف إليه معمولاً للعامل في المضاف وهو لا يصح على إن المعمول هنا مجرور والظرف والمجرور يتوسع فيهما ما لا يتوسع في غيرهما(١).

المقصد الثالث: في لفظ الجلالة وفيه خمسة مباحث، الأول: في معناه، الثاني: في أصله، الثالث: في بيان أنه عربي، الرابع: في بيان أنه الاسم الأعظم، الخامس: في بيان أنه مشتق أو مرتجل. فالله علم على الذات الواجب الوجود المستحق لجميع المحامد(٢)، فالوصفان المذكوران تعيين للموضوع له وليسا داخلين فيه فلا يراد أنه يلزم أن يكون كلياً انحصر في فرد كشمس، فقول الخلكاني(٣): إنه اسم لمفهوم الواجب لذاته أو المستحق للعبودية، وكل منهما كلي انحصر في فرد فلا يكون علما مردوداً بأن لا إله إلا الله كلمة توحيد باتفاق، وأن الاستثناء فيها صحيح، وإلا لما أفادت التوحيد لأن الكلي من حيث هو محتمل للكثرة، ولما صح الاستثناء لأنه إذا أريد بإله المعبود بحق لزم استثناء الشيء من نفسه، وإن أريد به مطلق المعبود لزم الكذب لكثرة المعبودات

(١) ينظر: التبيان للعكبري ٣/١، ومفاتيح الغيب ٩٠/١.
(٢) ينظر: شرح طيبة النشر ٨٥/١.
(٣) هو عمر بن إبراهيم بن أبي بكر الخلكاني، فقيه (ت٦٠٩هـ)(ينظر: تأريخ أربل ٣٢٩/١).

الباطلة فتعين أن يراد بإله المعبود بحق، وهو كلي ولفظ الجلالة علم على الفرد الموجود منه قاله (السعد[١])[٢].

وأصله عند البصريين (ألـه)[٣]، وعند الكوفيين (لاه) وقيل: (وِلاه) وأبدلت /٨ظ/ واوه همزة كما في إعاء فهو على الأول والثالث (فِعَال) بمعنى (مفعول) وعلى الثاني (فَعِلَ) بمعنى (فاعل) أُدخل عليه حرف التعريف لإفادة الحصر ثم حذفت همزته الثانية تخفيفاً بعد نقل حركتها إلى اللام على القياس[٤]، ولا يرد لزوم التعويض والإدغام مع أنه المحذوف قياساً كالثابت، لأن هذا من الأمور التي اختص بها هذا الاسم، وقيل: حذفت حركتها على غير قياس بدليل لزوم ما ذكر ثم عوض عنه حرف التعريف الذي كان فيه قبل الحذف، أي قصد ذلك بدليل قطع الهمزة لكن في النداء خاصة لأنها فيه تتمحض العوضية وإلا لزم اجتماع معرفين وهما حرف النداء وحرف التعريف[٥]، وأقول

---

(١) هو سعد الدين بن مسعود بن عمر بن عبدالله التفتازاني، من أئمة العربية والبيان والمنطق، ولد (بتفتازان) من بلاد خراسان، وكانت في لسانه لكنة، له مصنفات كثيرة منها: تهذيب المنطق، المختصر، إرشاد الهادي، (ت٧٩٣هـ) (ينظر: شذرات الذهب٦/٣١٨).

(٢) مختصر المعاني١/٤.

(٣) قال ابن منظور في لسان العرب مادة(ألـه)(١٣/٤٦٧): "وقيل في اسم الباري سبحانه إنه مأْخوذ من أَلِهَ يَأْلَه إذا تحير؛ لأَن العقول تَأْلَهُ في عظمته، وأَلِهَ أَلَهاً، أَي: تحير، وأَصله وَلِهَ يَوْلَهُ وَلَهاً، وقد أَلِهْتُ على فلان أَي اشتدّ جزعي عليه مثل وَلِهْتُ، وقيل: هو مأْخوذ من أَلِهَ يَأْلَهُ إلى كذا أَي لجأَ إليه لأَنه سبحانه المَفْزَعُ الذي يُلْجأُ إليه في كل أَمر".

(٤) قال السمين الحلبي في تفسيره١/٦:"ومنهم مَنْ قال: هو مشتقٌ من وَلِهَ لكونِ كلِّ مخلوقٍ والِهاً نحوَه، وعلى ذلك قال بعض الحكماء: الله محبوب للأشياءِ كلها، وعلى ذلك دلَّ قوله تعالى:{ وَإِن مِّن شَيْءٍ إِلاَّ يُسَبِّحُ بِحَمْدَهِ}، فأصله: وِلاه ثم أُبدلت الواو همزةً كما أُبدلت في إشاح وإعاء، والأصلُ: وِشاح ووِعاء ، فصار اللفظُ به : إلاهاً ، ثم فُعِل به ما تقدَّم مِنْ حَذْفِ همزتِه والإدغام ، ويُعْزَى هذا القول للخليل ، فعلى هذين القولين وزنُ إلاه: فِعال، وهو بمعنى مَفْعول أي : مَعْبود أو متحيِّرٌ فيه كالكِتاب بمعنى مكتوب".

(٥) قال سيبويه في الكتاب(٢/١٩٥): " واعلم أنه لا يجوز لك أن تنادى اسما فيه الألف واللام البتة إلا أنهم قد قالوا يا أله اغفر لنا، وذلك من قبل أنه اسم يلزمه الألف واللام لا يفارقانه وكثر في كلامهم فصار كأن الألف واللام فيه بمنزلة الألف واللام التي من نفس الحروف، وليس بمنزلة الذي قال ذلك، من قِبَلِ أن الذي قال ذلك،

المحذور موجود في غير النداء أيضاً وهو اجتماع معرفين حرف التعريف والعلمية، ولعل الجواب أن المحذور اجتماع معرفين لفظيين، ثم أُدْغِم وجُعِل عَلماً على الذات العليَّة وَضَعَه مُسماه تعالى على الراجح وعَلَّمَه لغيره بوحي وإلهام، وقيل: وضعه غيره بعد نقله بصفاته الكافي في ذلك، وقيل: جُعِلَ علماً بالغلبة التقديرية بعد أن كان بعد دخول أل علماً بالغلبة التحقيقية بعد أن كان اسم جنس والفرق بين الغلبتين أن الغلبة التقديرية ما تكون بالنظر للقياس، بأن يقتضي القياس استعمال اللفظ في غير ما غلب عليه من أن /٩و/ يستعمل فيه فيقدر أنه استعمل فيه ثم غلب على غيره كالدبران[١] والعيوق[٢]، والتحقيقية ما تكون بالنظر إلى الاستعمال بأن يستعمل اللفظ في غير ما غلب عليها ووضع له بالوضع الأول كالنجم والكتاب[٣].

والأكثر على أنه عربي، وهو الاسم الأعظم[٤]، وذهب البلخي[٥] إلى أنه معرب أي أعجمي وضع أصله للذات العلية الأعجمية وهو (لاها) بالقصر ثم استعملته

وإن كان لا يفارقه الألف واللام ليس اسما بمنزلة زيد وعمرو غالباً، ألا ترى أنك تقول يا أيها الذي قال ذاك ولو كان اسما غالبا بمنزلة زيد وعمرو لم يجز ذا فيه، وكأن الاسم والله أعلم إلهٌ فلما أدخل فيه الألف واللام حذفوا الألف وصارت الألف واللام خلفا منها".

(١) نجم يَدْبُرُ الثريا لزمته الأَلف واللام لأَنهم جعلوه الشيء بعينه، ينظر: لسان العرب مادة (دبر) (٢٦٨/٤).

(٢) نجم أَحمر مضيء في طرف المَجَرَّة الأَيمن يتلو الثُّرَيّا لا يتقدمه، ينظر: لسان العرب مادة(عوق) (٢٧٩/١٠).

(٣) قال السيوطي في نواهد الأبكار ١٣٢/١:"ولا يحمل اسم الله تعالى على الشاذ المنكر مع كون الألف واللام لغير معنى، فالأولى أن يكون اسما غالبا منقولا من إلاه النكرة، كغلبة النجم للثريا، والدبران، والسماك، والعيوق، وهي أسماء غالبة، ودخلت الألف واللام للغلبة، لما كانت عامة في أجناسها، ووقعت على مخصوص دل على ذلك لزوم الألف واللام، فصارت غالبة، فالألف واللام للغلبة"، وينظر: الكشاف٥٠/١، وتفسير النيسابوري١٨/١".

(٣) ينظر: تفسير البركوي١٢٩.

(٤) ينظر: تفسير البركوي١٢٩.

(٥) هو أحمد بن سهل، أبو زيد البلخي: أحد الكبار الأفذاذ من علماء الإسلام، جمع بين الشريعة والفلسفة والأدب والفنون، ولد في إحدى قرى بلخ، له مصنفات كثيرة، (ت ٣٢٢هـ)(ينظر: بغية الوعاة٣١١/١).

العرب في ذلك بعد تغيير بحذف ألفه وإدخال أل عليه، فقيل: عبراني، وقيل: سرياني(١)، وذهب النووي(٢) إلى أن الاسم الأعظم هو الحي القيوم(٣).

واختلف في أصله المذكور، فذهب البيضاوي(٤) إلى أنه مشتق من أَلِه بكسر اللام إذا عبد أو أقام أو تحير أو احتاج أو سكن أو ولع أو فزع على الأول، أو من لاه يليه إذا علا، أو من لاه يلوه إذا احتجب على الثاني، أو من وله إذا فزع أو من طرب على الثالث، وبني على ذلك أن لفظ الجلالة ليس بِعَلَمٍ ولكنه غلب عليه تعالى فلا يستعمل في غيره فأجري مجرى العَلَمِ في إجراء الوصف عليه وامتناع الوصف به وعدم تطرق احتمال الشركة إليه(٥).

وذهب الزمخشري إلى أنه جامد وبني عليه أن لفظ الجلالة عَلَمٌ واستدل على ذلك بأنه يوصف ولا يوصف به تقول: إله واحد، ولا تقول نبي إله(٦)، فظهر أن في لفظ الجلالة من حيث العلمية خلافاً مبنياً على الخلاف في أصله، فمن ذهب إلى أن /٩ظ/ الأصل صفة نفى عنه العلمية، ومن ذهب إلى أنه جامد جعله علماً، والراجح

---

(١) قال السيوطي في نواهد الأبكار ١٤٤/١:"قال أبو زيد البلخي: هو أعجمي، فإن اليهود والنصارى يقولون: لاها، فأخذت العرب هذه اللفظة وعرّبتها. وهذا يوافق قول من قال: إن أصله لاها بالسريانية، فإنهم يقولون ذلك ممدودا، كما يقولون في الروح: روحا، وفي القدس قدسا، ثم تلقته العرب فحذفت المدة وعرّبته، وأدخلت عليه (ال)، وجعلته بهذه الصيغة، فلا اشتقاق له على هذا؛ لأنه أعجمي معرّب".

(٢) هو أبو زكريا يحيى بن شرف بن مري بن حسن النووي، الشافعي، أبو زكريا، محيي الدين: عالم بالفقه والحديث، من مؤلفاته: تهذيب الأسماء واللغات، ومنهاج الطالبين، والمنهاج في شرح صحيح مسلم، (ت٦٧٦هـ) (ينظر: شذرات الذهب٣٥٣/٥).

(٣) ينظر: شرح النووي على مسلم٥/١٧.

(٤) هو أبو الخير عبد الله بن عمر بن محمد بن علي الشيرازي، ناصر الدين البيضاوي: قاض، مفسر، علامة، ولد في المدينة البيضاء (بفارس قرب شيراز) وولي قضاء شيراز مدة، من تصانيفه: أنوار التنزيل وأسرار التأويل يعرف بتفسير البيضاوي، و طوالع الأنوار، (ت٦٨٥هـ)(ينظر: الأعلام١١٠/٤).

(٥) ينظر: تفسير البيضاوي٧/١.

(٦) ينظر: الكشاف للزمخشري٤٩/١.

من الخلاف الأول أنه مشتق كما نَبَّهَ عليه البيضاوي[١]، ومن الثاني أنه علم كما نبه عليه الزمخشري[٢] هكذا قيل وفيه نظر، لأن رجحان الاشتقاق يستلزم رجحان عدم العلمية، ورجحان الجمود يستلزم رجحان العلمية كما يؤخذ من بناء أحد الخلافين على الآخر، على أن قول البيضاوي (ولكنه غلب عليه) يقتضي أنه علم بالغلبة فتأمل المقام لتظفر بالمرام، فظاهر أن لفظ الجلالة جامد إجماعاً والخلاف في الجمود والاشتقاق إنما هو في أصله الذي هو (أله) كما مَرَّ.

المقصد الرابع: في الكلمتين الأخيرتين وهما الرحمن الرحيم، وفيه ثلاثة مباحث، الأول: في لفظهما نوعاً واشتقاقاً، الثاني: في علة تقديم لفظ الجلالة عليهما وتقديم الرحمن على الرحيم، الثالث: في بيان الأبلغ منهما.

فهما صفتان مشبهتان بنيتا للمبالغة من رحم بعد تنزيله منزلة اللازم بأن يقصد إثباته لفاعله من غير اعتبار تعلقه بمفعول لفظاً وتقديراً نحو: فلان يعطي، أو جعله لازماً ونقله إلى باب (فَعُلَ) بالضم فيكونان مبنيين من (رحُم) بضم الحاء، وبكل من هذين الجوابين سقط ما قيل: أن الصفة المشبهة لا تبنى إلا من لازم والفعل هنا متعد، وأقول: لا يخفى أن الرحمن والرحيم ليسا من صيغ المبالغة /١٠و/ وإن جعلهما من صيغ المبالغة ينافي كونهما صفتين مشبهتين لدلالة مثال المبالغة على التجدد والحدوث لأنه محمول عن اسم الفاعل ودلالة الصفة المشبهة على الثبات والدوام[٣].

---

(١) ينظر: تفسير البيضاوي١/٦.

(٢) ينظر: الكشاف ١/٤٩.

(٣) قال السيوطي في نواهد الأبكار ١/١٤٦:" وقال الشريف: فإن قلت: الرحمن صفة مشبهة، فلا تشتق إلا من فعل لازم، فكيف اشتق من رحم، وهو متعد. وأما الرحيم فإن جعل صيغة مبالغة – كما نص عليه سيبويه في قولهم: هو رحيم فلانا فلا إشكال فيه، وإن جعل صفة مشبهة ... قلت: الفعل المتعدي قد يجعل لازما بمنزلة الغرائز، فينقل إلى فَعُل بضم العين، ثم تشتق منه الصفة المشبهة، وهذا مطرد في باب المدح والذمّ، نص عليه في (تصريف المفتاح) وذكره الزمخشري في (الفائق) ".

وقدم لفظ الجلالة عليهما لأنه اسم ذات وهما أسماء صفة، والذات مقدمة فكذا ما دل عليها[١]، وقدم الرحمن لأنه خاص به تعالى لا يطلق على غيره لغة ولا شرعاً والخاص مقدم من حيث العمل فيقدم من حيث الذكر، وأما قول بني حنيفة في مسألة رحمان اليمامة وقول شاعرهم فيه[٢]: [البسيط]

سموت بالمجد يابن الأكرمين أباً وأنت غيث الورى لازلت رحمانا

فأجيب عنه بأمور ثلاثة ذكرتها في الأصل منها أنه من تعنتهم في كفرهم ولأنه أبلغ منه على الصحيح إذ هو الدال على جلائل النعم والرحيم الدال على دقائقها لأن زيادة البناء تدل على زيادة المعنى كما في قطع وقطَّع[٣].

والأبلغية إما باعتبار الكيف وعليه قول السلف: ((يا رحمن الآخرة ورحيم الدنيا))[٤]، إذ الرحمات الأخروية جسام، وأما باعتبار الكم وعليه قولهم: يا رحمن الدنيا ورحيم الآخرة، لعموم الرحمة في الدنيا للمؤمن والكافر، وذهب بعضهم إلى أن الرحمن أبلغ لقولهم: يا رحمن الآخرة ورحيم الدنيا، وذهب بعضهم إلى أنهما بمعنى لحديث: ((يا رحمن الدنيا والآخرة ورحيمهما))، أخرجه الحاكم في المستدرك /١٠ظ/ مرفوعاً[٥]، وأجيب بأن الأبلغية فيهما باعتبار الكيف كما مَرَّ، ولا يرد حَذِرَ وحَاذِرَ فإن الناقص أبلغ لأنه صفة مشبهة دالة على ثبوت المعنى ودوامه؛ لأن المراد الأبلغية من جهة كثرة المعنى، وحاذر كذلك وإن كان الأول أبلغ من جهة أخرى، أو لأن الكلام في

---

(١) قال الشربيني في تفسيره١/١٢:" وقدم الله عليهما لأنه اسم ذات وهما اسما صفة".

(٢) هذا البيت ذكره الآلوسي في روح المعاني١/٥٩، وابن عاشور في التحرير والتنوير ١/١٧٢، ولم تنسبه المصادر التي ذكرته إلى أحد.

(٣) ينظر: التحرير والتنوير ١/١٧٢.

(٤) ينظر: تفسير الطبري١/١٢٧، والبحر المحيط١٢٨، والدر المنثور٣/٥٥١.

(٥) ينظر: المستدرك١/٥١٤.

لفظين مُتَّحِدي النوع بأن يكونا فعلين أو اسمي فاعلين، وما ذكر بخلافه فلا حاجة إلى ادعاء أن القاعدة أغلبية والأبلغ أولى بالاعتبار في التقديم، ولا يرد أن القاعدة تقديم غير الأبلغ ليترقى منه إلى الأبلغ وإلا لم يكن لذكر غير الأبلغ فائدة لأنه يلزم من إثبات الخاص إثبات العام كقوله: هذا عالم نحرير، وجواد فياض، إذ النحرير العالم المتقن، والفياض الجواد كثير الجود، لأنها مقيدة بما إذا كان الأبلغ مشتملاً على غير الأبلغ كما في المثالين[1]، وما هنا ليس كذلك، وبما إذا كان المقام يقتضي ذلك، فإذا اقتضى المقام خلافه سلك كما هنا، فإن المقام الداعي لإيراد البسملة تعظيم الله تعالى، فالمناسب ذكر ما يدل على جلائل النعم وأصولها دون ما يدل على دقائقها، وإنما ذكر الرحيم الدال على دقائق النعم تنبيهاً على أن الكل منه ولئلا يتوهم أن محقرات الأمور لا تليق بذاته فيحتشم من سؤالها فيكونان من باب التتميم الذي هو الإثبات في كلام لا يوهم خلاف المقصود بفضله لنكتة /١١و/ نحو: {وَيُطْعِمُونَ الطَّعَامَ عَلَى حُبِّهِ} [الإنسان:٨]، أو من باب التكميل المسمى بالاحتراس أيضاً، وهو الإثبات في كلام يوهم خلاف المقصود بما يدفعه نحو: {أَذِلَّةٍ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ أَعِزَّةٍ عَلَى الْكَافِرِينَ} [المائدة:٥٤][2].

---

(١) قال الزمخشري في الكشاف(٥١/١): " فإن قلت: فلم قُدِّمَ ما هو أبلغ من الوصفين على ما هو دونه، والقياس الترقي من الأدنى إلى الأعلى، كقولهم: فلان عالم نحرير وشجاع باسل وجواد فياض؟ قلت: لما قال (الرحمن) فتناول جلائل النعم وعظائمها وأصولها أردفه (الرحيم) كالتتمة والرديف ليتناول ما دق منها ولطف"، وينظر: تفسير البيضاوي(٦/١)، والدر المصون(٩/١)، ونواهد الأبكار(١٥٠/١).

(٢) الفرق بين (الرَّحْمنِ) و(الرَّحِيمِ): (الرَّحْمنِ) أبلغُ من (الرَّحِيمِ)، لأنه يتناول جلائلَ النِّعَمِ وأصولَها ثم أَرْدَفَه بـ(الرَّحِيمِ) ليكونَ كالتتمَّةِ له. و(الرَّحْمنِ) خاصّ اللفظ عامّ المعنى ، و(الرَّحِيمِ) عامّ اللفظ خاصّ المعنى. و(الرَّحْمنِ) خاص من حيث إنه لا يجوز أن يسمى به أحد إلاَّ اللّه تعالى، و(الرَّحِيمِ) عامّ من حيث اشتراك المخلوقين في المسمّى به. و(الرَّحْمنِ) بأهل الدنيا، و(الرَّحِيمِ) بأهل الآخرة، وجاء في الدعاء: ((يا رحمن الدنيا ورحيم الآخرة)). ينظر: الكشف والبيان(٩٩/١)، والكشاف(٥٠/١)، والبحر المحيط(١٢٨/١)، والدر المصون(٩/١).

المبحث الثالث
في ما يتعلق بها من الأوجه العربية

فالاسم مجرور بالباء وما بعده مجرور بالاسم بناءً على الراجح من أن المضاف إليه مجرور بالمضاف وأن العامل في التابع هو العامل في المتبوع إلا البدل فإن العامل فيه محذوف مماثل للمذكور(١)، وحاصل ما فيها من الأوجه تسعة حاصلة من ضرب ثلاثة في مثلها؛ لأن كل من الرحمن الرحيم مثلث الآخر، وهي قسمان: جائز عربية وقراءة وهو جرهما معاً على أنهما نعتان، والأول بدل بناء على أنه عالم علم، والثاني نعت له لا للفظ الجلالة، وجائز عربية لا قراءة وهو الباقي، فالرفع على أنه خبر مبتدأ محذوف تقديره امدح، وما اشتهر من أن الأقسام ثلاثة: جائز قراءة وعربية وهو جرهما، وممتنع عربية وقراءة وهو جر الرحيم مع نصب الرحمن أو رفعه، وجائز عربية لا قراءة وهو الباقي المشار إليه بقول بعضهم:

إن ينصب الرحمن أو يرتفعا فالجر في الرحيم قطعاً منعا
وإن يجر فاجز في الثاني ثلاثة الأوجه خذ بيان

مبني على قولهم ضعيف أو مردود(٢).

---

(١) قال ابن سيدة في إعراب القرآن ٣/١:" والرحمن صفة لله عند الجماعة. وذهب الأعلم وغيره إلى أنه بدل، وزعم أن الرحمن علم، وإن كان مشتقاً من الرحمة، لكنه ليس بمنزلة الرحيم ولا الراحم، بل هو مثل الدبران، وإن كان مشتقاً من دبر صيغ للعلمية، فجاء على بناء لا يكون في النعوت، قال: ويدل على علميته وروده غير تابع لاسم قبله، قال تعالى: {الرحمن على العرش استوى}(طه: ٥) {الرحمن علم القرآن}(الرحمن: ١٢)، وإذا ثبتت العلمية امتنع النعت، فتعين البدل"، وقال أبو زيد السهيلي في نتائج الفكر ٤٢: "البدل فيه عندي ممتنع، وكذلك عطف البيان، لأن الاسم الأول لا يفتقر إلى تبيين، لأنه أعرف الأعلام كلها وأبينها، ألا تراهم قالوا: وما الرحمن، ولم يقولوا: وما الله، فهو وصف يراد به الثناء، وإن كان يجري مجرى الأعلام".

(٢) ينظر: إعراب القرآن للنحاس ٧/١، إعراب القرآن للآصبهاني ٤/١، التبيان للعكبري ٣/١، الدر المصون ٧/١ .

المبحث الرابع
في بيان أنهما من قبيل الإنشاء والخبر

يصح أن تكون خبرية /١١ظ/ باعتبار متعلقها المحذوف أي: أبتدئ أو أؤلف، لأن الفعل المذكور متحقق في الحال أو الاستقبال بدون الخبر وذلك الخبر حكاية عنه وهذا شأن الخبر الصادق، ويصح أن تكون لإنشاء المتعلق وهو المصاحبة أو الاستعانة، لأنها لا تحقق لها إلا بهذا اللفظ فاندفع ما يقال لا يصح أن تكون خبرية لأن المصاحبة والاستعانة لا يتحققان إلا بهذا اللفظ، ولا إنشائية لأن أصل الفعل كالتأليف متحقق في الخارج بدون ذلك اللفظ وقد ذكرت في الأصل معنى الخبر والإنشاء مع ذكر فوائد مهمة[١].

(١) قال سليمان الجمل في حاشيته على المنهج لشيخ الإسلام زكريا ١/٢٥:" وأعلم أنه قد استشكلت جملة البسملة بأنها إن كانت خبرية ورد أن من شأن الخبر الصادق أن يتحقق مدلوله في الواقع بدونه ويكون الخبر حكاية عنه وما هنا بخلاف ذلك، لأن مصاحبة الاسم والاستعانة به وهما من تتمة الخبر لا يتحققان إلا بهذا اللفظ، وإن كانت إنشائية ورد أن من شأن الإنشاء أن يتحقق مدلوله به وأصل جملة البسملة بخلاف ذلك غالبا، إذ كل ما ليس بقول كالأكل والسفر لا يحصل بالبسملة فكيف صح تقدير آكل أو أسافر باسمه لقصد الإنشاء وإن كانت لإنشاء المصاحبة أو الاستعانة ورد أنه يلزم أن تكون الجملة لإنشاء متعلقها ويكون الأصل غير مقصود وذلك في غاية الندور".

المبحث الخامس
في بيان أنها من أي القضايا

إما جملة اسمية أو فعلية، فالاسمية إن كان المسند إليه مضافاً نحو: يدي، فشخصية إن كانت الإضافة للعهد الحضوري كما هنا، أو كلية إن كانت للاستغراق، وجزئية إن كانت للجنس في ضمن فرد مبهم، ومهملة إن احتملت ما ذكر، وإن كانت معرفة بـ(أل) فشخصية إن كانت للحقيقة من حيث هي، وجزئية إن كانت لها في ضمن فرد مبهم، وكلية إن كانت لها في ضمن جميع الأفراد، والفعلية شخصية إن كان الفاعل ضميراً معيناً أو علماً أو اسم إشارة، وكلية إن كان غير ذلك دالاً على العموم، وجزئية إن دل على التبعيض، وإلاَّ فمهملة، وفي المعرف بـ(أل) ما مر من /١٢و/ الاحتمالات، وكيفية نسبتها الإطلاق اللادوامي وهي جهة الوجود اللادائمة، وهي المطلقة العامة المقيدة بأن لا دوام نحو: كل إنسان متنفس لا دائماً[١]، فيصح أن تكون من الممكنات الخمس، ومن المطلقات الأربع، ولا يصح أن تكون من الضروريات السبع، ولا من الدوائم الثلاث[٢]، ومعلوم أن القضية لا تسمى موجهة إلا عند التصريح بالجهة التي هي اللفظ الدال على كيفية النسبة فإذا قيل: ابتدائي ثابت ببسم الله الرحمن الرحيم بالفعل لا دائماً كانت وجودية لا دائماً، أو بالإمكان العام كانت ممكنة عامة، أو بالإمكان الخاص كانت ممكنة خاصة وقد أوضحنا ذلك في الأصل[٣].

---

(١) قال الجرجاني في التعريفات٢٨٠: "المطلقة العامة هي التي حكم فيها بثبوت المحمول للموضوع أو سلبه عنه بالفعل أما الإيجاب فكقولنا كل إنسان متنفس بالإطلاق العام وأما السلب فكقولنا لا شيء من الإنسان بمتنفس بالإطلاق العام".

(٢) هذه المصطلحات هي من تعريفات المحدثين، ولم نقف على شيءٍ منها فيما عدنا إليه من المصادر.

(٣) قال ابن هشام في مغني اللبيب٤٩٦/١: "الثامن جملة البسملة، فإن قدر ابتدائي باسم الله فاسمية وهو قول البصريين أو أبدأ باسم الله ففعلية وهو قول الكوفيين وهو المشهور في التفاسير والأعاريب ولم يذكر الزمخشري غيره إلا أنه يقدر الفعل مؤخرا ومناسبا لما جعلت البسملة مبتدأ له فيقدر باسم الله أقرأ باسم الله أحل باسم الله أرتحل".

المبحث السادس
في ما اشتملت عليه من القصر

المجرور فيها معمول لمحذوف على أنه مفعول له أو خبر عنه كما مَرَّ فتقديمه عليه مفيد للقصر كما في: {إِيَّاكَ نَعْبُدُ}[الفاتحة:٥]، وتميمي أنا، وهو قصر إضافي من قبيل قصر الموصوف على الصفة أي: التأليف مقصور على الاستعانة أو التبرك باسمه لا يتجاوزه إلى الاستعانة أو التبرك باسم غيره(١)، والقصد بذلك الرد على المشركين فإنهم كانوا يعبدون أفعالهم بأسماء آلهتهم فيقولون: باسم اللات والعزى على وجه التبرك مع اعتقادهم حصول التبرك باسم الله تعالى بدليل {مَا نَعْبُدُهُمْ/١٢ظ/ إِلاَّ لِيُقَرِّبُونَا إِلَى اللَّهِ زُلْفَى} [الزمر:٣]، {وَلَئِن سَأَلْتَهُمْ مَّنْ خَلَقَ السَّمَاوَاتِ وَالأَرْضَ لَيَقُولُنَّ اللَّهُ} [لقمان:٢٥]، فعلى المُوَحِّدِ قطع شركة الأصنام لئلا يتوهم تجويز الابتداء بأسمائها فيكون قصر إفراد(٢)، ويصح أن يكون قصر قلب(٣) رداً على الطائفة المنكرة لوجود المولى تعالى عن ذلك كالدهرية(٤)، وأن يكون قصر تعيين(٥) رداً على المشركين بناءً على كونهم مترددين في من يتبرك باسمه، ولا يلزم من عبادتهم

(١) ينظر: الكشاف١/٤٦، وتفسير النيسابوري١/٦، والدر المصون١/٤.

(٢) هو التخصيص بشيء دون شيء، ويخاطب به من يعتقد شركة صفتين في موصوف واحد، فالمخاطب بقولنا: ما زيد إلا كاتب من يعتقد اتصافه بالشعر والكتابة، ويسمى هذا قصر إفراد؛ لقطع الشركة التي اعتقدها المخاطب، ينظر: مختصر المعاني للتفتازاني١٠٩.

(٣) هو التخصيص بشيء مكان شيء، ويخاطب به من يعتقد عكس الحكم الذي أثبته المتكلم، فالمخاطب بقولنا: ما زيد إلا قائم من يعتقد اتصافه بالقعود دون القيام، ويسمى هذا قصر قلب؛ لقلبه ما عند المتكلم، ينظر: مختصر المعاني للتفتازاني١٠٩.

(٤) هم فرقة خالفت ملة الإسلام، وادعت قدم الدهر، وأسندت الحوادث إليه كما حدث القرآن الكريم عنهم فقال: { إِلَّا حَيَاتُنَا الدُّنْيَا نَمُوتُ وَنَحْيَا وَمَا يُهْلِكُنَا إِلَّا الدَّهْرُ} [الجاثية: ٢٤]، وذهبوا أيضًا إلى ترك العبادات لزعمهم أنها لا تفيد، ينظر: الفصل في الملل والأهواء والنحل١/ ٤٧.

(٥) هو تعيين ما هو غير معين عند المخاطب كقولنا: ما شاعر إلا زيد لمن يعتقد أن الشاعر زيدا وعمروا من غير أن يعلمه على التعيين، ينظر: مختصر المعاني للتفتازاني١١٠.

للأصنام تقرباً إلى الله تعالى أنهم يعتقدون حصول التبرك بأسماء كل منهما وإن كان هو الظاهر، فظهر أنه يصح جريان أنواع القصر الثلاثة في البسملة كما لا يخفى، وقد ذكرت في الأصل الفرق بين الأنواع الثلاثة مع ذكر فوائد مهمة[١].

(١) قال السيوطي في نواهد الأبكار ٨٩/١:" والظاهر أنه قصر إفراد؛ لأن ابتداء المشركين باسم اللات والعزى كان لمجرد الاهتمام، دون الاختصاص، فعلى الموحد قطع شركة الأصنام ".

المبحث السابع
في ما يتعلق بها من المجاز

البسملة مشتملة على المجاز بالحذف وعلى المجاز المرسل[١] والاستعارة المصرحة[٢] أو المكنية[٣] أو التمثيلية[٤]، وذلك لأن قوله: {بِسْمِ اللَّهِ} فيه مجاز بالحذف أي اسم مسمى الله على حد قوله تعالى: {وَاسْئَلِ الْقَرْيَةَ} [يوسف: ٨٢]، أي: أهلها وإن صح أن تكون الإضافة بيانية أو من إضافة الأعم إلى الأخص[٥].

{الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ} يحتمل أن يكون فيه مجاز مرسل واستعارة مصرحة واستعارة مكنية وتخييل أو استعارة تمثيلية، وذلك لأن الرحمة التي أخذ منها (الرحمن الرحيم) /١٣و/ رقة القلب المستحيل قيامه به تعالى، فإطلاقها عليه تعالى لا باعتبار هذا المعنى بل باعتبار آخر لازم لذلك المعنى، فيكونان من قبيل المجاز المرسل عن الإحسان أو إرادته الذي علاقته اللزوم، لأن رقة القلب تستلزم الفضل والإحسان ممن قامت بقلبه على من رق عليه، فالتفضل لازم لها، فالمراد من كل من الوصفين المتفضل المحسن إذ معناه الحقيقي مستحيل في حقه تعالى كما مر[٦]، وكل اسم له تعالى له معنيان حقيقي ومجازي وقد استحال عليه تعالى باعتبار المعنى الحقيقي

---

(١) المجاز المرسل: هو اللّفظ المفرد المستعمل في غير ما وُضع له في اصطلاحٍ به التخاطب على وجْهٍ يَصِحُّ ضمن الأصول الفكريّة واللّغوية العامّة، لعلاقة غير المشابهة، مع قرينة صارفة عن إرادة المعنَى الأصليّ، ينظر: البلاغة العربية ٦٦٧..

(٢) الاستعارة المصرحة: هي اللفظ المستعمل فيما شبه بمعناه الأصلي لعلاقة المشابهة، مختصر المعاني ٢٠٧.

(٣) الاستعارة المكنية: هي تشبيه الشيء على الشيء في القلب، التعريفات ٣٦.

(٤) الاستعارة التمثيلية: هي تركيب استعمل في غير ما وضع له لعلاقة المشابهة مع قرينة مانعة من إرادة معناه الأصلي، مختصر المعاني ٢٠٦.

(٥) ينظر: نواهد الأبكار ١٥٠/١، تفسير ابن عرفه٧٩/١، تفسير الشربيني١٤/١، التحرير والتنوير ١٣٢/١.

(٦) قال البركوي في تفسيره١٣٢: " وَلَمَّا كَانَ (الرحمن) و(الرحيم) مِن الرَّحْمَةِ: وَهِيَ فِي اللغَةِ رِقَّةُ القَلْبِ /٩و/ والتعَطُّفِ، وَهُمَا مِن الكَيْفِيَّاتِ النفسَانِيَّةِ فَلا يَصِحُّ اتصَافُهُ تَعَالى بِهِ، حُمِلا عَلَى غَايَتِهِمَا مَجَازاً، وأُرِيْدَ بِهِمَا الإنْعَامُ والنَّفْعُ والثَّوَابُ والعَفْوُ"، وينظر: تفسير أبي السعود ١١/١، والسراج المنير ١٣/١.

أطلق عليه باعتبار المعنى المجازي وهذا معنى قول البيضاوي: (أسماء الله تعالى المأخوذة مما له ذلك إنما تؤخذ باعتبار الغاية دون المبدأ) [١]، وهذا ما ذهب إليه (الباقلاني[٢])[٣]، وذهب الأشعري إلى أن اللازم للرحمة إرادة التفضل فالمراد من كُلٍّ مريد التفضل[٤]، فالرحمة على الأول صفة فعل، وعلى الثاني صفة ذات[٥]، والثاني أقرب لأن كلاً منهما لازم للرحمة، إذ من رحم شخصاً أراد به التفضل ثم تفضل عليه فالأول نظر للمقصود والثاني نظر لـلازم الأقرب، أو باعتبار معنى آخر لعلاقة المشابهة بينهما فيكونان من قبيل الاستعارة المصرحة بأن يُشَبَّه الإحسان بالرحمة بجامع ترتيب الانتفاع /١٣ظ/ على كل، ويستعار له الرحمة ويشتق منه الرحمن الرحيم بمعنى المحسن على حد الحال ناطقة بكذا، أو باعتبار تشبيه معنى الجلالة أو معنى الضمير في كل منهما العائد إليه تعالى بمَلِكٍ رق قلبه على رعيته تشبيهاً مضمراً في النفس، وحذف المشبه به وأثبت له شيء من لوازمه وهما الرحمن الرحيم[٦]، فهما

(١) ينظر تفسير البيضاوي١/٦.

(٢) هو أبو بكر محمد بن الطيب بن محمد بن جعفر، قاض، من كبار علماء الكلام. انتهت إليه الرياسة في مذهب الأشاعرة. ولد في البصرة، وسكن بغداد فتوفي فيها. كان جيد الاستنباط، سريع الجواب، من كتبه إعجاز القرآن، والإنصاف، والملل والنحل، (ت٤٠٣هـ)(ينظر: سير أعلام النبلاء١٧/١٩٠).

(٣) ينظر: الإنصاف للباقلاني١٩.

(٤) ينظر: الإبانة عن أصول الديانة للأشعري ١/١٨٦.

(٥) ينظر: الفواكه الدواني١٢٠.

(٦) قال الآلوسي في روح المعاني١/٥٩: "وإما على طريقة الاستعارة المصرحة بأن يشبه الإحسان على ما أختاره القاضي أبو بكر أو إرادته على ما أختاره الأشعري بالرحمة بجامع ترتب الانتفاع على كل ويستعار له الرحمة ويشتق منها الرحمن الرحيم على حد الحال ناطقة بكذا وإما على طريقة الاستعارة المكنية التخييلية بأن يشبه معنى الضمير فيهما العائد إليه تعالى بملك رق قلبه على رعيته تشبيها مضمرا في النفس ويحذف المشبه به ويثبت له شيء من لوازمه وهو الرحمة".

استعارة تخييلية ولفظ الجلالة استعارة مكنية على مذهب السكاكي[١]، أو باعتبار تشبيه هيئة منتزعة من متعدد وهو المحسن لخلقه بهيئة منتزعة من متعدد وهو حصول الانتفاع[٢]، استعير اللفظ الدال على الهيئة الثانية للهيئة الأولى فيكونان من قبيل الاستعارة التمثيلية على حد: إنِّي أَرَاكَ تُقَدِّمُ رِجلاً وتُؤخِّرُ أخرى، فإن قلت: الاستعارة التمثيلية لا تجري إلا في المركب وما ذكر من قبيل المفرد، قلت: الهيئة المشبهة لا بد أن تكون منتزعة من متعدد كالهيئة المشبهة بها اتفاقاً، وقد اختلف السيد[٣] والسعد في أنه هل يجب تعدد اللفظ الدال على الهيئة أو يكفي أن يدل على الهيئة بلفظ واحد، ذهب السيد إلى الأول والسعد إلى الثاني، ولا شك أن الرحمن يدل على الهيئة المشبهة بها من حيث دلالته على الذات المتصفة بالرحمة المستلزمة لذات /١٤و/ أخرى مرحومة وهذه الأمور التي أنتزع منها الهيئة، فيكون الرحمن دالاً على هذه الأمور التي هي مأخذ الهيئة على بعضها بالمطابقة وعلى البعض الآخر باللزوم، ثم استعير ذلك اللفظ الدال على تلك الهيئة بالالتزام للهيئة الأخرى المنتزعة من إحسانه لخلقه، ويكون استعارة تمثيلية على مذهب السعد ويصح جريان ما ذكر على مذهب السيد أيضاً بأن يجعل مأخذ الهيئة مركباً تقديراً ولا يجب ذكر جميع الأجزاء لذلك المركب، وذكرت في الأصل الراجح من المذهبين مع ذكر فوائد مهمة[٤].

---

(١) هو أبو يعقوب يوسف بن أبي بكر بن محمد بن علي السكاكي، عالم بالعربية والأدب. مولده ووفاته بخوارزم، من كتبه: مفتاح العلوم، (ت٦٢٦هـ) (ينظر: بغية الوعاة ٢/٣٦٤).

(٢) ينظر: مفتاح العلوم١٦٦.

(٣) هو علي بن محمد بن علي، المعروف بالشريف الجرجاني، فيلسوف من كبار العلماء بالعربية، له نحو خمسين مصنفا، منها: التعريفات، وتحقيق الكليات، والحواشي على المطول للتفتازاني، (ت٨١٦هـ) (ينظر: بغية الوعاة٢/١٩٦).

(٤) ينظر: مختصر المعاني٢٣٢، وروح المعاني١/٦١، والفواكه الدواني١١٩، وحاشية الجمل٢٢.

الخاتمة

الوقف على كل من الاسم ولفظ الجلالة والرحمن قبيح لتعلق كل بما بعده، وعلى الرحيم تام لعدم تعلقه بما بعده(١)، والافتتاح وتخصيص التسمية بهذه الأسماء ليعلم العارف أنه تعالى هو المستحق لأنه يستعان به في جميع الأمور، لأنه المعبود الحقيقي المولي للنعم كلها عاجلها وآجلها جليلها وحقيرها، فيتوجه إلى جنابه المقدس بكلية، ويتمسك بحبل التوفيق ويشغل سره بذكره والاستمداد به عن غيره، أو لأن القرآن أعطي لأمته وهم أصناف ثلاثة ظالم لنفسه فلا يعمل به فهو مُقَصِّر، ومُقْتَصِد أي عامل به في غالب الأوقات، وسابق بالخيرات بإذن الله وهو من يضم إلى العمل به التعليم /١٤ظ/ والإرشاد للعمل به قال تعالى: {ثُمَّ أَوْرَثْنَا الْكِتَابَ الَّذِينَ اصْطَفَيْنَا مِنْ عِبَادِنَا فَمِنْهُمْ ظَالِمٌ لِّنَفْسِهِ وَمِنْهُمْ مُّقْتَصِدٌ وَمِنْهُمْ سَابِقٌ بِالْخَيْرَاتِ بِإِذْنِ اللَّهِ} [فاطر:٣٢]، فالله للسابقين، والرحمن للمقتصدين، والرحيم للظالمين(٢).ولا بأس بالتنبيه على سؤالين متعلقين بالبسملة أحدها: لِمَ اقتصر نوح عليه السلام على قوله: {بِسْمِ اللَّهِ} ولم يأت بالاسمين الشريفين حيث قال: {بِسْمِ اللَّهِ مَجْرَاهَا وَمُرْسَاهَا }[هود:٤١]، وثانيهما: لم قَدَّم سليمان –عليه السلام– اسمه على اسم الله حيث قال: {إِنَّهُ مِن سُلَيْمَانَ وَإِنَّهُ بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ} [النمل:٣٠]، وأجيب عن الأول بأنه قيل بمقام هلاك قومه والغضب عليهم والرحمة لا تناسب ذلك، وعن الثاني بأنه خشي من بلقيس لكفرها أن يصدر منها عند الوقوف على الكتاب ما يصدر من الجبارين من الشتم والإهانة فأراد أن

---

(١) قال الشربيني في تفسيره١/١٤: "الوقف على الله قبيح للفصل بين التابع والمتبوع، وعلى الرحمن كذلك وقيل: كاف، وعلى الرحيم تام".

(٢) قال الرازي في مفاتيح الغيب١/١٤٢: "الحكمة في ذكر هذه الأسماء الثلاثة أن المخاطبين في القرآن ثلاثة أصناف كما قال تعالى: {فمنهم ظالم لنفسه ومنهم مقتصد ومنهم سابق بالخيرات}، فقال أنا الله للسابقين الرحمن للمقتصدين الرحيم للظالمين، وأيضاً الله هو معطي العطاء والرحمن هو المتجاوز عن زلات الأولياء والرحيم هو المتجاوز عن الجفاء".

يكون اسمه وقاية لاسمه تعالى[١]، وقانا الله من كيد الحاسدين وعصمنا من شر المتعصبين المعتدين بجاه[٢] أشرف المرسلين وآله وصحبه أجمعين والحمد لله وكفى وسلام على عباده الذين اصطفى وصلى الله على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم تسليما آمين.

(١) ينظر: مفاتيح الغيب١/١٤١، والبحر المحيط٨/٢٣٤، والسراج المنير٣/٦٦.

(٢) التوسل بجاه النبي –صلى الله عليه وسلم– لم يرد فيه دليل صحيح على الجواز، فالرسول –صلى الله عليه وسلم– له جاه عظيم عند الله جل وعلا، وهو أفضل الأنبياء والمرسلين، لكن الجاه مسألة والتوسل به مسألة أخرى، ينظر: شرح العقيدة الطحاوية١/٢٩٤، الجامع في الدعاء النافع٦١.

قائمة المصادر والمراجع

- الإحكام في أصول الأحكام، لأبي الحسن علي بن محمد الآمدي(٤٦٧هـ)، تحقيق الدكتور سيد الجميلي، ط١، دار الكتاب العربي، بيروت ١٤٠٤هـ.
- أصول السرخسي، لأبي بكر محمد بن أحمد بن أبي سهل السرخسي(٤٩٠هـ)، تحقيق أبو الوفا الأفغاني، ط١، دار الكتاب العلمية، بيروت١٤١٤ هـ= ١٩٩٣م.
- الأصول في النحو، لأبي بكر محمد بن سهل بن السراج(٣١٦هـ)، تحقيق الدكتور عبد الحسين الفتلي، ط٣، مؤسسة الرسالة، بيروت ١٤١٧هـ= ١٩٩٦م.
- إعراب القرآن، لأبي جعفر أحمد بن محمد بن إسماعيل النحاس(٣٣٨هـ)، تحقيق الدكتور زهير غازي زاهد، عالم الكتب، بيروت ١٤٠٩هـ= ١٩٨٨م.
- إعراب القرآن، لأبي القاسم إسماعيل بن محمد بن الفضل الأصبهاني (٥٣٥هـ)، تقديم الدكتورة فائزة بنت عمر المؤيد، ط١، فهرسة مكتبة الملك فهد الوطنية، الرياض١٤١٥هـ=١٩٩٥م.
- الأعلام، لخير الدين بن محمود بن محمد بن علي بن فارس الزركلي(١٣٩٦هـ)، ط٥، دار العلم للملايين، ٢٠٠٢م.
- الانتصار في الرد على المعتزلة القدرية الأشرار، ليحيى بن أبي الخير العمراني (٥٥٨هـ)، تحقيق سعود بن عبد العزيز الخلف، أضواء السلف، الرياض، ١٩٩٩م.
- الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين، للإمام الشيخ أبي البركات الأنباري(٥٧٧هـ)، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد، ط٤، دار إحياء التراث العربي، مصر ١٣٨٠هـ= ١٩٦١م.
- إيضاح المكنون ذيل كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون، لمصطفى بن عبدالله القسطنطيني الرومي الحنفي، ط١، دار الكتب العلمية، بيروت ١٩٩٢.

– تاج العروس من جواهر القاموس، لأبي الفيض محمّد بن محمّد بن عبد الرزّاق الحسيني الزَّبيدي، تحقيق مجموعة من المحققين، دار الهداية.

– تاريخ بغداد، لأبي بكر أحمد بن علي الخطيب البغدادي(٤٦٣هـ)، دار الكتب العلمية، بيروت– لبنان.

– التبيان في إعراب القرآن، لأبي البقاء عبد الله بن الحسين العكبري(٦١٦هـ)، تحقيق علي محمد البجاوي، مطبعة عيسى البابي الحلبي وشركاه.

– التحرير والتنوير (تحرير المعنى السديد وتنوير العقل الجديد من تفسير الكتاب المجيد)، لمحمد الطاهر بن محمد بن محمد الطاهر بن عاشور التونسي (١٣٩٣هـ)، الدار التونسية للنشر، تونس ١٩٨٤م.

– تحفة الحبيب على شرح الخطيب، لسليمان بن محمد بن عمر البجيرمي الشافعي، ط١، دار الكتب العلمية، بيروت . لبنان ١٤١٧هـ –١٩٩٦م

– التعريفات، لعلي بن محمد بن علي المعروف بالشريف الجرجاني(٨١٦هـ)، تحقيق إبراهيم الأبياري، ط١، دار الكتاب العربي، بيروت ١٤٠٥هـ.

– تفسير البركوي، للإمام محي الدين محمد بن بير علي البركوي، تحقيق الدكتور باسم صالح حسين، أطروحة دكتوراه.

– تفسير أبي السعود (إرشاد العقل السليم إلى مزايا القرآن الكريم)، لقاضي القضاة الإمام أبي السعود محمد بن محمد العمادي (٩٨٢هـ)، دار إحياء التراث العربي، بيروت– لبنان.

– تفسير البحر المحيط، لمحمد بن يوسف الشهير بأبي حيان الأندلسي(٧٤٥هـ)، تحقيق الشيخ عادل أحمد عبد الموجود والشيخ علي محمد معوض، ط١، دار الكتب العلمية، بيروت ١٤٢٢هـ = ٢٠٠١م.

– تفسير ابن عرفه، لأبي عبد الله محمد بن عرفه الورغمي، ط١، مركز البحوث بالكلية الزيتونية، تونس ١٩٨٦.

– تفسير البيضاوي المسمى أنوار التنزيل وأسرار التأويل، للقاضي ناصر الدين أبي سعيد عبدالله بن عمر البيضاوي(٦٨٥هـ)، دار الكتب العلمية، ط٣، بيروت ١٤٢٧هـ= ٢٠٠٦م.

– تفسير السراج المنير، لشمس الدين محمد بن أحمد الشربيني(٩٧٧هـ)، دار الكتب العلمية، بيروت.

– تفسير الطبري (جامع البيان في تأويل القرآن)، لأبي جعفر محمد بن جرير الطبري(٣١٠هـ)، تحقيق أحمد محمد شاكر، ط١، مؤسسة الرسالة، بيروت ١٤٢٠ هـ= ٢٠٠٠م.

– التوقيف على مهمات التعاريف، لمحمد عبد الرؤوف المناوي(١٠٣١هـ)، تحقيق الدكتور محمد رضوان الداية، ط١، دار الفكر المعاصر بيروت ١٤١٠هـ.

– حاشية الجمل على المنهج، لشيخ الإسلام سليمان الجمل، ط١، دار الفكر، بيروت ٢٠٠١.

– الدر المصون في علوم الكتاب المكنون، لأحمد بن يوسف المعروف بالسمين الحلبي(٧٥٦هـ)، تحقيق الدكتور أحمد محمد الخراط، دار القلم، دمشق.

– الدر المنثور في التفسير بالمأثور، لجلال الدين السيوطي(٩١١هـ)، تحقيق الدكتور عبدالله بن عبد المحسن التركي، ط١، مركز هجر للبحوث والدراسات العربية الإسلامية، القاهرة ١٤٢٤هـ= ٢٠٠٣م.

– دليل السالك شرح ألفية ابن مالك،لعبدالله الفوزان، ط١، دار المسلم،الرياض ١٩٨٩.

– روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسبع المثاني، لأبي الفضل شهاب الدين محمود الآلوسي(١٢٧٠هـ)، دار إحياء التراث العربي، بيروت– لبنان.

– سير أعلام النبلاء، للإمام شمس الدين محمد بن أحمد بن عثمان الذهبي(٧٤٨هـ)، اعتنى به محمد بن عيادي، ط١، مكتبة الصفا، القاهرة ١٤٢٤هـ= ٢٠٠٣م.

– شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، لبهاء الدين عبدالله بن عقيل(٧٦٩ هـ)، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد، ط٢، دار الفكر ، دمشق ١٩٨٥م.

– شرح العقيدة الطحاوية، لعلي بن علي بن محمد بن أبي العز الحنفي (٧٩٢هـ)، تحقيق أحمد محمد شاكر، ط١، المكتب الإسلامي، بيروت.

– صحيح ابن حبان بترتيب ابن بلبان، لأبي حاتم محمد بن حبان بن أحمد التميمي البستي (٣٥٤هـ)، تحقيق شعيب الأرنؤوط، ط٢، مؤسسة الرسالة، بيروت ١٤١٤هـ= ١٩٩٣م.

– صحيح البخاري، لأبي عبدالله محمد بن إسماعيل بن إبراهيم البخاري(٢٥٦هـ)، ضبطه محمود محمد محمود، ط٥، دار الكتب العلمية، بيروت ٢٠٠٧م.

– غرائب القرآن ورغائب الفرقان، لنظام الدين الحسن بن محمد بن حسين النيسابوري(٨٥٠هـ)، تحقيق الشيخ زكريا عميران، ط١، دار الكتب العلمية، بيروت ١٤١٦ هـ = ١٩٩٦م.

– الفصل في الملل والأهواء والنحل، لأبي محمد علي بن أحمد بن سعيد بن حزم الظاهري (٤٥٦هـ)، مكتبة الخانجي، مصر –القاهرة.

– الفواكه الدواني على رسالة ابن أبي زيد القيرواني، لأحمد بن غنيم بن سالم النفراوي، تحقيق رضا فرحات، ط١، مكتبة الثقافة الدينية.

– الكتاب، لسيبويه أبي بشر عمرو بن عثمان بن قنبر(١٨٠هـ)، تحقيق عبدالسلام هارون، ط٤، مكتبة الخانجي، القاهرة ١٤٢٥هـ= ٢٠٠٤م.

– كتاب الكليات (معجم في المصطلحات والفروق اللغوية)، لأبي البقاء أيوب بن موسى الحسيني الكفوي(١٠٩٤هـ)، تحقيق عدنان درويش ومحمد المصري، مؤسسة الرسالة، بيروت١٤١٩هـ= ١٩٩٨م.

– الكشاف عن حقائق التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل، لأبي القاسم جار الله محمود بن عمرو بن أحمد الزمخشري (٥٣٨هـ)، تحقيق عبدالرزاق المهدي، ط٢، دار إحياء التراث العربي، بيروت ١٤٢١هـ= ٢٠٠١م.

– الكشف والبيان، لأبي إسحاق أحمد بن محمد بن إبراهيم الثعلبي النيسابوري (٤٢٧هـ)، تحقيق الإمام أبي محمد بن عاشور، ط١، دار إحياء التراث العربي، بيروت ١٤٢٢ هـ = ٢٠٠٢م.

– كناشة النوادر، لعبدالسلام محمد هارون، ط١، دار الطلائع، القاهرة ٢٠١٠.

– اللباب في علل البناء والإعراب، لأبي البقاء عبدالله بن الحسين العكبري(٦١٦هـ)، تحقيق غازي مختار ط١، دار الفكر، دمشق١٩٩٥م.

– لسان العرب، لمحمد بن مكرم بن منظور(٧١١هـ)، ط١ دار صادر، بيروت– لبنان.

– مختصر المعاني، لسعد الدين التفتازاني، ط١، دار الفكر، بيروت ١٤١١هـ.

– المستدرك على الصحيحين، للإمام الحافظ أبي عبدالله الحاكم النيسابوري، ط١، دار المعرفة، بيروت . لبنان ٢٠٠١.

– المستصفى في علم الأصول، لأبي حامد محمد بن محمد الغزالي(٥٠٥هـ)، تحقيق محمد عبد السلام عبد الشافي، ط١، دار الكتب العلمية، بيروت ١٤١٣هـ.

– المستنير في القراءات العشر، للإمام أبي طاهر أحمد بن علي بن سوار البغدادي(٤٩٦هـ)، تحقيق الدكتور عماد أمين الردو، ط١، دار البحوث للدراسات الإسلامية، دبي ١٤٢٦هـ= ٢٠٠٥م.

– مسند الإمام أحمد بن حنبل، لأحمد بن حنبل، تحقيق شعيب الأرنؤوط وآخرون، ط٢، مؤسسة الرسالة، بيروت١٤٢٠هـ ، ١٩٩٩م

– معاني القرآن، لأبي الحسن سعيد بن مسعدة المجاشعي الأخفش الأوسط (٢١٥هـ)، تحقيق الدكتور فائز فارس، ط٣، دار الأمل، الكويت ١٤٢١هـ= ١٩٨١م.

– معجم المؤلفين، لعمر رضا كحاله، مؤسسة الرسالة، بيروت.

– مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، لأبي محمد عبدالله جمال الدين بن هشام الأنصاري(٧٦١هـ)، تحقيق الدكتور مازن المبارك ومحمد علي حمد الله، ط٦، دار الفكر، بيروت١٩٨٥هـ.

– مفاتيح الغيب، للإمام فخر الدين محمد بن عمر التميمي الرازي الشافعي (٦٠٤هـ)، ط١، دار الكتب العلمية، بيروت ١٤٢١هـ = ٢٠٠٠م.

– مفتاح العلوم، للسكاكي(٦٢٦هـ)، تحقيق الأستاذ نعيم زرزور، ط١، دار الكتب العلمية، بيروت ١٤٠٣هـ= ١٩٨٣م.

– المنهاج شرح صحيح مسلم بن الحجاج، لأبي زكريا يحيى بن شرف بن مري النووي، ط٢، دار إحياء التراث العرب، بيروت١٣٩٢هـ.

– نهاية المحتاج إلى شرح المنهاج، لشمس الدين محمد بن أبي العباس أحمد بن حمزة الشهير بالشافعي الصغير، ط١، دار الفكر، بيروت، ١٩٨٤.

– نواهد الأبكار وشوارد الأفكار، حاشية على تفسير البيضاوي لعبدالرحمن بن أبي بكر جلال الدين السيوطي (٩١١هـ)، تحقيق الدكتور أحمد حاج محمد، والدكتور محمد كمال علي والدكتور أحمد بن عبدالله بن علي الدروبي، جامعة أم القرى، السعودية ١٤٢٤هـ= ٢٠٠٥م.

– الهداية إلى بلوغ النهاية في علم معاني القرآن وتفسيره وأحكامه وجمل من فنون علومه، لأبي محمد مكي بن أبي طالب القيسي (٤٣٧هـ)، تحقيق محمد علي بنصر والحسن بوقيسي والحسين عاصم وآخرون، ط١، جامعة الشارقة، الشارقة١٤٢٩هـ= ٢٠٠٨م.

– همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، للإمام جلال الدين عبدالرحمن بن أبي بكر السيوطي(٩١١هـ)، تحقيق الدكتور عبدالحميد هنداوي، المكتبة التوفيقية القاهرة.

– وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان، لأبي العباس شمس الدين أحمد بن محمد بن خلكان(٦٨١هـ)، تحقيق إحسان عباس، ط١، دار صادر، بيروت ١٩٩٤م.